مرشحة نوبل للسلام: لا يمكن بناء اقتصاد معرفي في السودان دون إيقاف الحرب

الرؤية والأهداف

مرآة تسود وتقود لتصير صمام امان العالم
سيادة وقيادة المراة خلال هذة الألفية في كل القضايا الخاصة والعامة الفكر الحكم القانون الحرية السلام العدالة

وتأسيس المجتمع المدني الصالح
من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية -
من أجل تحقيق الأهداف التطبيقية -
من أجل تحقيق الأهداف الروحانية
من اجل تحقيق أهداف منظمات

المجتمع المدني التي تواكب كل مجتمع كل اهدف الألفية السابقة الانية والمستقبلية
ننشد التغيير وإثبات الحق وحمايته للمرأة في العالم

البريد الالكتروني: thesudanese.womennewp@gmail.com

العدد الحادى عشر ● صحيفة شهرية ● (صوت نساء السودان) ● المدير العام: الأستاذة رقية هباني ● يونيو ٢٠٢٦ م

بخيتة محمد عثمان: اقتصاد المعرفة هو المخرج الحقيقي للسودان من أزماته المزمنة، مؤكدة أن الاستثمار في المعرفة والابتكار أكثر جدوى من الاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها.

مرشحة نوبل للسلام: لا يمكن بناء اقتصاد معرفي في السودان دون إيقاف الحرب، داعيةً إلى جعل التحول الرقمي والتعليم والبحث العلمي أولويات وطنية في مرحلة ما بعد الحرب.

وان الشباب والمرأة والتقنية الزراعية تمثل أبرز فرص السودان للانطلاق نحو اقتصاد المعرفة، إذا توفرت الإرادة السياسية والاستثمار في رأس المال البشري طالع الحوار الكامل بالداخل

تفاصيل الحوار الكامل بالداخل

كلمة العدد

خطر المخدرات في هدم النسيج الاجتماعي وتشويه بنية الأسرة

يمثل تعاطي المخدرات والإدمان أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظرًا لتأثيراته المتشابكة التي تتجاوز الجانب الصحي لتطال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وتشير الدراسات إلى أن الإدمان لا يقتصر أثره على الفرد، بل يمتد إلى الأسرة والمجتمع، فيؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية، وتراجع الإنتاجية، وارتفاع معدلات العنف والجريمة، الأمر الذي يهدد استقرار المجتمعات ويؤثر في مسار التنمية المستدامة.

وتُعد الأسرة أولى المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بظاهرة الإدمان، إذ يؤدي تعاطي أحد أفرادها للمخدرات إلى اضطراب الأدوار الأسرية، وضعف التواصل بين أفراد الأسرة، وزيادة حدة النزاعات، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية الناتجة عن استنزاف الدخل في الحصول على المواد المخدرة أو علاج آثارها. كما ينعكس الإدمان سلبًا على الصحة النفسية للأطفال واليافعين، ويزيد من احتمالية تعرضهم للمشكلات السلوكية والتعليمية، بما يهدد عملية التنشئة الاجتماعية السليمة.

ومن منظور اجتماعي، تسهم المخدرات في إضعاف النسيج الاجتماعي من خلال تقويض منظومة القيم التي تقوم عليها المجتمعات، مثل المسؤولية والانضباط والتكافل والثقة المتبادلة. كما يرتبط انتشار المخدرات بارتفاع معدلات الجريمة، وحوادث الطرق، والعنف الأسري، وتراجع المشاركة المجتمعية، وهي جميعها مؤشرات تؤثر في الأمن المجتمعي وتزيد من الأعباء الواقعة على المؤسسات الصحية والقضائية والأمنية.

وتؤكد الأدبيات العلمية أن الوقاية من المخدرات تتطلب تبني نهج متكامل يشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بدءًا من الأسرة التي تمثل خط الدفاع الأول من خلال التربية السليمة والحوار الفعال ومتابعة الأبناء، مرورًا بالمؤسسات التعليمية التي تضطلع بدور محوري في نشر الثقافة الصحية وتعزيز مهارات اتخاذ القرار، وصولًا إلى وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تسهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة ونشر الوعي بمخاطر التعاطي والإدمان.

كما تبرز أهمية التوسع في برامج العلاج وإعادة التأهيل، والنظر إلى اضطراب الإدمان باعتباره حالة صحية تحتاج إلى تدخل طبي ونفسي واجتماعي متكامل، مع مكافحة الوصمة الاجتماعية التي قد تمنع الأفراد من طلب المساعدة في الوقت المناسب.

إن الحفاظ على تماسك الأسرة يمثل حجر الأساس في حماية المجتمع من آثار المخدرات، فكلما ارتفعت مستويات الوعي، وتعززت الوقاية، وتكاملت جهود المؤسسات المعنية، انخفضت معدلات التعاطي والإدمان، وازدادت قدرة المجتمع على حماية أفراده، وصون نسيجه الاجتماعي، وتحقيق التنمية والاستقرار

رقيه هباني
المديرة العامة

جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلامة الرقمية للنساء والفتيات

اتخذت منظومة الأمم المتحدة عدداً من الخطوات لمواجهة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، إلا أن هذه الجهود لا تزال تتطور مع تسارع استخدام التقنيات الحديثة، بما فيها الذكاء الاصطناعي. ومن أبرز ما تم:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) أطلقت برامج وتقارير تدعو إلى سن تشريعات تجرّم العنف الرقمي، وتعزيز سلامة النساء على الإنترنت، والتعاون مع شركات التكنولوجيا للحد من الإساءة الرقمية.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (United Nations Human Rights Council) اعتمد قرارات تؤكد أن الحقوق التي يتمتع بها الأفراد خارج الإنترنت يجب أن تُحمى أيضاً على الإنترنت، بما في ذلك حماية النساء من التحرش والعنف الرقمي.

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (Committee on the Elimination of Discrimination against Women) أوضحت في توصياتها العامة، ولا سيما التوصية العامة رقم ٣٥، أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يشمل الأشكال التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا، ودعت الدول إلى توفير الحماية القانونية والإنصاف للضحايا.

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights) أصدر تقارير ودراسات تناولت خطاب الكراهية والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، وحث الدول على تحقيق التوازن بين حماية حرية التعبير ومكافحة الإساءة الرقمية.

في إطار الميثاق الرقمي العالمي (Global Digital Compact)، الذي أُقر خلال Summit of the Future، التزمت الدول

الأعضاء بالعمل على جعل الفضاء الرقمي أكثر أماناً وشمولاً، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر عرضة، بما في ذلك النساء والفتيات، من العنف والاستغلال عبر الإنترنت.

هذه الجهود تعكس إدراك الأمم المتحدة بأن العنف الرقمي يشكل تهديداً متزايداً لحقوق النساء ومشاركتهن في الحياة العامة، إلا أن الأمم المتحدة تؤكد باستمرار أن نجاح هذه المبادرات يعتمد على التزام الدول الأعضاء بسن تشريعات فعالة، وإنفاذها، والتعاون مع شركات التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة.

المرأة السودانية وسيمفونية الصمود وسط رماد الحرب

آسيا المدني - مسقط

لم يكن أبريل من عام ٢٠٢٣ مجرد انشقاق في جدار الزمن، بل كان زلزالاً عصف بأركان الحياة في السودان، ومذ أطلت رأس تلك الحرب اللعينة وضراوتها تحرق الأخضر واليابس، وتلقي بظلالها القاتمة على تفاصيل الوجود. وفي قلب هذه المأساة، وحيث تنصهر الآمال وتتداعى الطمأنينة، وقفت المرأة السودانية موقفاً تجاوز حدود الاحتمال البشري، لتسطر بدموعها ودماء قلبها ملحمة من الجسارة والصمود عزّ نظيرها في التاريخ الحديث.

تراجيديا المعاناة: من وهج البيوت إلى صقيع الشتات

لقد رمت هذه الحرب الضروس بجريرتها الثقيلة على عاتق المرأة، فكانت خط الدفاع الأول والضحية الأبرز في آن واحد. تجرعت مرارة النزوح واللجوء، فخرجت من مخادعها آمنة لتفترش العراء وتلتحف السماء، تسوق خطاها نحو المجهول. وعبر طرقات الموت الموحشة، حيث يتربص الفناء في كل زاوية، شهدت عيناها أهوالاً تشيب لها الولدان؛ من قتل بالحريق طال الأنفس البريئة، إلى موت في الطريق نال من وهن الأجساد العطشى والجائعة.

ولم تقف دناءة الحرب عند هذا الحد، بل استُخدمت جسد المرأة كساحة لتصفية الحسابات عبر جرائم الاغتصاب والتشريد القسري، في محاولة بائسة لكسر كبريائها وعنفوانها. غير أن تلك النفس الأبية، المستمدة من إرث الكنداكات الممتد عبر آلاف السنين، أبت أن تنكسر، وظلت متماسكة رغم تفاقم الإفرازات النفسية والاجتماعية والجسدية لهذه المحنة الممتدة إلى يومنا هذا.

عاتق ثقيل: الرعاية والتربية في زمن المسغبة

في وقت تخلت فيه الأرض عن استقرارها، بقيت المرأة السودانية الوتد الذي يمسك خيمة الأسرة من الانهيار. لم تكتفِ بالبقاء، بل تحولت إلى درع واقٍ لعائلتها. تحمل اليوم همّ الرعاية والتربية في أشد الظروف قسوة:

تداوي الجراح بما توفر من قليل الكساء والدواء.

تبث الطمأنينة في نفوس الأطفال والكهول وهي ترتعد خوفاً عليهم لا على نفسها.

تدير شؤون الحياة من لا شيء، مستبدلةً رفاهية الاستقرار بلقمة عيش مغموسة بمرارة الكفاح اليومي في معسكرات اللجوء ومراكز الإيواء.

سراب الوعود الغربية: المنظمات وحججها الواهية

وفي المقابل، يقف المجتمع الدولي ومنظماته الغربية موقف المتفرج الذي يتقن صناعة البلاغة الجوفاء. أعوام تمر وهذه المنظمات تغدق الوعود تلو الوعود بوقف الحرب، وكبح نزيف الدم السوداني المسفوك، والحد من تداعياتها الكارثية. ولكن، ما إن تذوب الوعود في كؤوس الواقع، حتى تتبدى سراباً يحسبه الظمآن ماءً.

لقد تخلفت تلك المنظمات عن التزاماتها الإنسانية والأخلاقية، متدثرة بحجج واهية وأعذار بيروقراطية ساقطة، تارةً بالتحجج بـ (صعوبة الوصول والمسارات الآمنة) ، وتارةً بـ (نقص التمويل)، في ازدواجية معايير فاضحة تكشف زيف الشعارات البراقة عن حقوق الإنسان وحماية المستضعفين.

إن الدموع التي تذرفها أمهات السودان لم تجد من يمسحها من وراء البحار، بل جففها الصبر، وغسلها الإيمان بعدالة القضية.

ستبقى النخلة وإن عصف الريح

إن صمود المرأة السودانية في هذه الحرب ليس مجرد حالة عابرة، بل هو حقيقة تاريخية راسخة تثبت أن وعاء القيم السودانية لا ينضب. إنها تدفع اليوم ثمن حرب لم تخترها، لكنها تصنع بصلابتها فجر الإنقاذ القادم وليس بانقاذ البشير وستبقى المرأة السودانية، رغم أنف الحريق والتشريد والخذلان الدولي، رمزاً للعطاء الباذخ، والجسارة التي لا تلين، ونخلة سامقة تضرب بجذورها في أعماق الأرض، وتشرئب برأسها نحو الحرية والسلام والعدالة، مهما طال ليل الظلم والعدوان.

التلميذ والطالب...حجر الأساس في بناء الإنسان وصناعة المستقبل

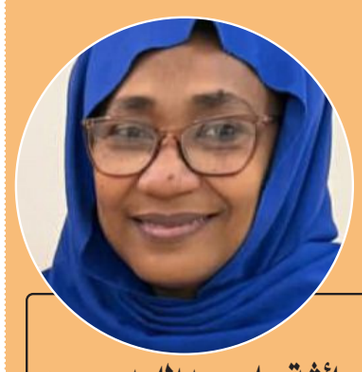

أ/ عائشة علي عبدالماجد محمود

تحدثنا في الحلقات السابقة في ملف التعليم و اثره في المجتمع ثم عن تدريب المعلمين والهدف من التدريب .هو تخريج أفضل الاجيال فمن هم الاجيال. التلاميذ والتلميذات ..والطلاب والطالبات هم قادة المستقبل وحماة الوطن وهم المجتمع الواعي المتماسك المتحضر الذي يعرف كل حقوقه واجباته اتجاه مجتمعه .هم محور العمليه التعليمية التربوية الوطنية. هنالك سؤال مهم من المسئول الأول عنهما في المنظومة التربوية ومما تتكون تلك المنظومة :من الأسرة التى تعتبر الأساس الاول لهذه المنظومة والمعلم والتلميذ/ة ،والادارة المدرسية ،البيئة التعليمية والمجتمع .ودائما اي نجاح يبدأ بالاسرة باعتبارها الأساس و النواة التى يبنى عليها المجتمع، فالاسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع وتتكون عادة من الوالدين والابناء،وقد تضم أفراد اخرين مثل الاجداد أو الأقارب تجمعهم روابط القرابة أو التبني ،ويعيشون في إطار التعاون والمسؤولية المتبادلة. هي المؤسسه الأولى الت ينشأ فيها الإنسان ويتعلم فيها اللغة والقيم والأخلاق والعادات والثقافات والمسؤولية، وتنشيئة الأبناء(التلميذ/ة،او الطالب/ة) للحياة الكريمة. قال تعالى:(ومن آياته خلق لكم من أنفسكم ازواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة)ايه من سورة .

اذا الهدف الاول من المنظومة هو التلميذ/ة ، هو المستهدف الذي تظهر فيه كل القيم المطلوبه في الحياة حتى تسير في الاتجاه الصحيح للتحقيق الغرض من الحياة .لكن هناك سؤال مهم جدا،هل يتم إعداد التلميذ/ة ،قبل دخول المرحلة التعليمية ام من خلالها؟فالاعتماد الاول والاساس على الأسرة.(الوالدين)لكن حصل اختلاف كبير بين الأسرة في الحاضر والسابق ففي السابق في بدايه نشر التعليم كان هنالك وعي رغم قلة فرص التعليم لكن تخرج اجيال واعية ومتعلمه اما في الوقت الحالي رغم كثرة وسائل الوعي والتعليم، لكن المحصلة عكسية والدليل واضح وظاهر في المجتمع.لم تتوفر القيم المطلوبة فكان في السابق هنالك تعليم خفي مثل ،السلوك والقيم الاتجاهات التربوية التى تقوم بها الأسرة وتظهر نتائجة في المجتمع .والمدرسة .وايضا يقوم المعلم بسلوك وتوجيه قيم غير موجودة في المنهج الدراسي ويكتسبها التلميذ/ة من خلال سلوك المعلم خلال اليوم الدراسي (التربيةل ؛قالدينية ،والاجتماعية. والثقافية والسياسية) وبذلك يكون التعليم الخفي بين الأسرة والمعلم ظاهر في أداء وسلوك التلميذ/ة .

وإذا أردنا أن نعرف من هو التلميذ/ة

هو الذي يتلقى التعليم الأساسي النظامي الرسمي من المعلم داخل الفصل في المدرسة، اي يتعلم منه أو يقتدي به ،عكس كلمة الطالب /ة ،هو الشخص الذي يطلب العلم ويسعي إلى اكتسابه وتدل الكلمة على المبادرة في التعلم وتحمل قدر كبير من المسؤولية .اذا لابد من إعدادهما .اعدادا تتوفر فيه كل القيم والعادات والتقاليد الثقافية الايجابية القويمه التى تسعي في بناء الاجيال والمجتمعات ،هذه هي المشاركة بين الأسرة والمدرسة (المعلم/ة) وهذا الإعداد فيه جزء خفي يظهر في السلوك والتعامل. وبهذا السلوك يكون لديهم القدرة على تحمل المسؤولية المجتمعية لأن العلمية الحياتية تبادلية فهم اليوم تلاميذ وطلاب وغدا ،اباء وأمهات وقادة مجتمع. فلابد من العناية الكامله في مراحل تعلم حياته الأولى لأنها يبني عليهاودائما البناء بيكون في سن مبكرة وفي هذه السن يجب أن تراعي الأسرة فيها الجوانب الاخلاقية والتصرفات وممارسة الشعائر والآداب والاحترام المتبادل داخل الأسرة، حتى يكتسب سلوك حميد ينشئ عليه فكلما كانت الرعاية والتربية بطريقة صحيحة كانت النتائج وأثرها واضح في داخل الأسرة والمجتمع، وبذلك يكون المجتمع متماسك ومتعاون وخالي من المشاكل المجتمعية .كما قال امير الشعراء أحمد شوقي:بالعلم والمال يبني الناس ملكهم ...لم يبن ملك على جهل واقلال.

إذا علينا أن نبني اجيال بالعلم والمعرفة والقيم والسلوك حتى يحافظوا على اوطانهم وكل ذلك يقع في دائرة المنظومة التربوية. فالبناء ليس بالأمر الهين بل، بالصبر والوعي والمشاركة والتعاون والمحبه حتى يصبح الإنسان معافه من كل سلوك غير إيجابي. وكل راعي مسئول عن رعيته، إذا المسؤولية مشتركه. وإن التلميذ الطالب ليسا مجرد متلقين للمعرفة بل هما محور العمليه التعليمية التربوية وأساس بناء المجتمع.

انتظرونا في المقال القادم تنقل إلى أحد اهم ركائز المنظومة التربوية وأثرها في بناء الاجيال .

رؤيتي

نجاة محمود صديق

وما نهاية بث ونشر الازمات بين الشعوب؟!

انتشرت في الاونة الأخيرة نوعية خطيرة من خلق ونشر الازمات بين الشعوب تحوي في طياتها الاساءة والعياذ بالله لبني البشر وللدول والشعوب تصدر ولله الحمد من قلة شاذة من البشر تفرح عندما تسيء الاخرين !!تنتشي عندما تسلط السنتها بالطعن في اعراض الاخرين وسبهم وشتمهم دون اي سبب لشعوب اضطرتها الظروف القاهرة لترك بلادهم والاقامة الموءقتة في بلادهم بسبب الحروب والاقتتال والنهب والسلب لممتلكاتهم واعراضهم واموالهم وحليهم وكل ما يملكون في ديارهم وخارجها !! هربوا بما تبقى لهم من بضع ملابس لينقذوا حياتهم ويضحوا بكل ما يمتلكون بسبب ما شاهدوه وعايشوه من اهوال لم تحدث حتي في زمن التتار والمغول هربوا ليحموا اعراضهم ونساءهم واسرهم من مجموعات متفلتة ضالعة في الحرام وسفك دماء البشر والسلب والنهب والاغتصاب والابادة الجماعية والتفرقة العرقية وكل الجرائم ضد الانسانية التي تمارسها هذه الجماعات المتفلتة ضد شعب السودان الاعزل الذي لا يملك السلاح والعتاد ليدافع عن نفسه ولا يملك حتي الخبرة في القتال ليدفع حربا فرضت عليه وهو يعد العدة للاحتفال باعياد الفطر وختام الايام الاخيرة من شهر رمضان ليفاجأ باقسي انواع الحروب والتي قطعت صومه وتعبده وتراويحه وتهجده واوقعوا به في احضان جرايم ما انزل الله بها من سلطان وباحداث لا ناقة له فيها ولا جمل ولا ذنب له في ان يتحمل كل هده المآسي والمرارات فما كان بوسع هذا الشعب المكتوي بنيران هذه الحرب الا الفرار بجلده وطلب النجاة في اقرب الدول والبلدان الصديقة والشقيقة والمجاورة تماما كما احتمت اكثرمن خمسة او ستة شعوب بالسودان حينما اشتعلت الحروب في بلادهم فاحتضنهم السودان ورحب بهم اهل السودان اوووهم وضيفوهم واعانوهم ولم يجدوا منهم اي مضايقات او اساءات او اي نوع من الحرج بل اوجدوا لهم السكن والماوي وهياوا لهم فرص العمل والسكن المناسب والمدارس لابناءهم يشهد بذلك اخوتنا في الصومال واثيوبيا واريتريا واليمن وفلسطين وسوريا والعراق جميعهم وجدوا من السودان وطنا ثانيا ومن اهله نعم الاهل والاصدقاء حيث سكنوا وتعلموا وانتجوا واستثمروا ووجدوا من اهل السودان نعم الاهل ومن السودان نعم الماوي حيث كانت البلاد تنعم بخيراتهاوحسن استقبال اهلها وترحيبهم بكل من شردتهم وشتتتهم الحروب

وعليه فعندما خرجت جموع الشعب السوداني فرارا من الحرب والاقتتال مضطرة فهي تتوقع نفس الروح ونفس الاسلوب التي تتعامل به مع من اتاها منكوبا ولكن من المتوقع جدا ان نجد بعض النشاذ في المجتمعات ممن لا يمن الله عليه بحسن اللفظ والبشاشة وحسن استقبال الضيف وممن يكيل السباب والشتاءيم للناس دون اي سبب وللاسف بعضهم يعتقد ان في هذا التعدي علي الناس او النازحين واللاجئين يعتقدون ان هذه بطولات احرزوها للدفاع عن بلادهم بسبب الشتايم والإساءة غير المبررة للبشر ويبررون ذلك بانهم يدافعون عن بلادهم للاسف الشديد

بالتاكيد لا يمكنني ان اشوه مقالي بذكر تلك الاساءات والمفردات التي رمي بها هولاء الناس السودانيين وامتدت ايضا لاخوتنا في سوريا وفلسطين نحن فقط نلتمس لهم العذر لضعف صلتهم بخلق الاسلام ونقول لهم ليس الموءمن بطعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء ولكن لكل مجتمع شواذ ولا يقاس المجتمع بهذه القلة من الشواذ

ويكفينا فخرا ان كثيرا ممن ردوا علي هولاء ليسوا بسودانيين بل هم اخوتنا وأحبتنا من الدول الاخرى ممن يعرفوننا ويعرفون قدرنا وخلقنا فلم نكن بحاجة لان نرد علي امثال هولاء فقد رد بالانابة عننا من يعرف قدرنا ولن ولم ينحرف قلمنا باساءة احد مهما كان بل نقول لكم ربنا يهدينا وبهديكم

الشكر والتقدير لكل الدول والشعوب التي استضافت شعب السودان في هذه الحرب

الحب والامتنان لكل الشعوب التي احتضنت اهلنا في محنتهم وكربتهم الفخر والاعتزاز بكل من فتح بلده وداره ومدارسه وجامعاته لطلاب السودان

بارك الله فيكم أهلنا وأصدقاءنا وإخواننا في الدول الشقيقة والصديقة لكم الشكر أجزله ونقول لكم لا تهتموا بمثل هذه المهاترات ونحن ايضا لا نهتم بها ولن توءثر على علاقتنا معكم دمتم لنا عونا ودمنا لكم سندا ووفقنا الله وإياكم لخدمة بلادنا وشعوبنا والارتقاء بها إلى الأفضل بعون الله تعالى

نافذة الاقتصاد

حوكمة العقود الحكومية: نموذج عملي لتحقيق كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية (الجزء الثاني والأخير)

د. سميرة عمر — خبير اقتصادي

في العدد السابق تناولنا مفهوم الحوكمة وأصولها ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي والاستدامة. وفي هذا العدد نستعرض أحد أهم التطبيقات العملية للحوكمة في الجهات الحكومية، وهو حوكمة إدارة العقود، باعتبارها من أكثر المجالات تأثيراً في كفاءة الإنفاق وتحقيق القيمة المضافة للموارد المالية.

إن حوكمة العقود ليست مجرد إجراءات إدارية أو رقابية، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أعلى قيمة ممكنة من الإنفاق الحكومي. وعندما تتوافر المسؤوليات الواضحة، والمراجعة الدورية، والأتمتة الفعّالة، والتحليل المستمر للفرص، تتحول إدارة العقود إلى أداة استراتيجية تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق مستهدفات الجهة الحكومية وتعزيز الاستدامة المالية.

ومن هنا تبرز أهمية بناء إطار حوكمة واضح يحكم جميع مراحل دورة حياة العقد، منذ التخطيط له وإعداد طلب العروض وتقييم العروض والتفاوض والترسية وصياغة العقد وإبرامه، ثم فترة تنفيذ العقد التي تتمثل في مراقبة الأداء والالتزام بشروط العقد، وانتهاء العقد أو تجديده أو إلغاؤه، وحتى تقييم أداء الموردين كمرحلة إغلاق العقد.

إن أولى خطوات الحوكمة الفعّالة للعقود تتمثل في توزيع واضح للأدوار بين الوحدات التنظيمية ذات العلاقة بالعقد، بحيث لا تقتصر المسؤولية على إدارة المشتريات والعقود وحدها، بل تمتد إلى الإدارات المالية والقانونية والفنية المستفيدة من الخدمة. فعلى سبيل المثال، في عقود تقنية المعلومات يتم تحديد مسؤوليات مديري المشاريع وفق أفضل الممارسات ومعايير الجودة العالمية مثل ISO/IEC ٢٠٠٠ الخاص بعملية إدارة الموردين والعملية المالية، ويكون هذا الموظف المسؤول معنياً بمتابعة العقد طوال دورة حياته. فوضوح المسؤولية يُعزز المساءلة ويضمن المتابعة المستمرة ويُحد من المخاطر التشغيلية والإدارية.

ومن الركائز الأساسية أيضاً إجراء مراجعات دورية للعقود بشكل منتظم، ويفضل أن تكون كل ثلاثة أشهر، بهدف تقييم أداء الشركات المتعاقد معها، ومراجعة نطاق العمل، وقياس نسب الإنجاز، والتأكد من تحقيق الأهداف المتفق عليها. وتُوفّر هذه المراجعات فرصة مُبكرة لاكتشاف أوجه القصور ومعالجتها قبل أن تتحول إلى تحديات ومخاطر تؤثر في جودة الخدمة أو تزيد من التكاليف.

وأهم ممارسة في حوكمة العقود، ومن واقع خبرتي المهنية في هذا المجال، تتمثل في مراجعة شاملة لمحفظة العقود على مستوى الجهة الحكومية. فهذه المراجعة تكشف الفرص الحقيقية لتحقيق الوفورات من خلال دمج العقود المتشابهة، أو توحيد الخدمات المشتركة، أو إعادة تقييم الاحتياجات الفعلية، أو ترشيد الاستهلاك. وغالباً ما تكون الوفورات المتحققة من هذه المراجعات أكبر أثراً من أي إجراءات تقشفية أخرى، وتُدرج قيمة تلك الوفورات في نموذج تقرير ترشيد الإنفاق الحكومي السنوي (تخفيض التكاليف، وترشيد النفقات، وخفض المصروفات)، ويُقدّم هذا التقرير السنوي من قبل كل وحدة تنظيمية بناءً على السياسات التنظيمية المعتمدة لهذا الإجراء.

فالحوكمة الناجحة للعقود لا تبدأ عند توقيع العقد، بل تبدأ منذ تحديد الحاجة الفعلية للخدمة أو المشروع، وتستمر حتى التأكد من تحقيق النتائج المستهدفة وتحويل الإنفاق إلى قيمة حقيقية ومستدامة. إذ إن النجاح في إدارة العقود لا يُقاس بعدد العقود المُبرمة أو قيمة المشتريات المُنفّذة، بل بمدى تحقيق تلك العقود للأهداف المرجوة منها بأعلى كفاءة وأفضل تكلفة ممكنة، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستدامة المالية

أم سلمة محمد نواي حمدان.. مسيرة وطنية جمعت بين القيادة والإدارة وصناعة السلام

سيرة ذاتية

أولا البيانات الشخصية:

❖ الاسم : ام سلمة محمد نواي حمدان

❖ الجنسية : سوداني

❖ مكان وتاريخ الميلاد: ولاية الخرطوم - إشلاق الكلية الحربية اكتوبر / ١٩٥٦

❖ الحالة الإجتماعية : متزوجة

❖ السكن : امدرمان

❖ رقم الهاتف : ٠٩١٥٥٩٤٧٦٨

المؤهلات العلمية :

❖ بكالريوس تجارة شعبة المحاسبة جامعة القاهرة – فرع الخرطوم

من العمل المالي والإداري إلى تأسيس منظمات وشبكات السلام والتنمية.. أم سلمة محمد نواي حمدان نموذج للمرأة السودانية المؤثرة في خدمة المجتمع.

الخبرات العملية :

❖ موظفة بمؤسسة الاسواق الحرة حتى احلت للصالح عام فى علم ١٩٩٢ آخر مهام مدير الحسابات الجارية والميزانية

❖ مسؤول قسم الاعتمادات المستندية بشركة الدرت التجارية احدى شركات البحر الاحمر للتأمين ١٩٩٣- ١٩٩٤م.

❖ مؤسس شركة نواي للخدمات الفنية ١٩٩٥- ٢٠٠٠م.

❖ مؤسس مركز علم للغات وخدمات الحاسوب منذ العام ٢٠١٦ وحتى الان بالشهداء – امدرمان.

الخبرات فى مجال منظمات المجتمع المدنى :-

❖ مؤسس مع اخرون منظمة ام الهدى النسوية للسلام والتنمية منذ عام ١٩٩٩

❖ مؤسس مع اخرون شبكة تعزيز المراة فى السلام والتنمية منذ عام ١٩٩٧ .

❖ مؤسس مع اخرون شبكة جبال النوبة للسلام والتنمية وكنت مسئولة مكتب السلام بالشبكة .

❖ مؤسس مع اخرون شبكة ابيى للسلام والتنمية وكنت المدير التنفيذى للشبكة

❖ موسس مع اخرون شبكة نساء من اجل السلام والامن وشخصى مسئولة من الادارة المالية للشيكة , تشمل فى عضويتها منظمات من ولايات دارفور الخمس وغرب وجنوب كردفان وولاية البحر الاحمر وسنار والنيل الازرق.

❖ مؤسس مع اخرون تحالف المجموعات النسوية السياسية والمدنية (منسم) والان عضو مكتب التنسيقي للتحالف ومسئول مكتب الادارة المالية .

الخبرات فى مجال العمل التطوعى:-

❖ العمل من خلال شبكة تعزيز المراة فى ادخال قضايا النوع فى اتفاقية سلام نيفاشا ٢٠٠٥.

❖ انزال اتفاقية نيفاشا وبروتكول ابيى لقواعد ولاية غرب كردفان ٢٠٠٦.

❖ المشاركة فى موتمر كل القبائل بكاودا وام سردبة ٢٠٠٦ .

❖ اعدت وراقة فى حسن ادارة التنوع بالعرف الاهلى .

❖ ورقة عن هياكل الاليات التقليدية والمهام..(هيكل الادارة الاهلية)

❖ روية عن تطوير هيكل الادارة الاهلية ومقاربة العرف بوثيقة الحقوق .

❖ مدير مشروع تقليل حدة الفقر لمنظمة ام الهدى النسوية محلية كيلك ج.كردفان ٢٠١٠

❖ منسق مشروع فض النزاعات بالحلول التنموية محلية كجيرة ٢٠١٢

❖ مشروع حسن ادارة الموارد البشرية محلية السلام غرب كردفان ٢٠١٣

❖ قمت بحملة تعديل احكام العرف الاهلى التى تحمل عنف ضد المراة .

❖ المشاركة بورقة عن الاثر البئيى لانتاج البترول فى موتمر بابنوسة برعاية وزارة الطاقة .

❖ المشاركة كمراقب فى مفاوضات جوبا ٢٠٢٠ .

❖ اعداد ورقة عن المسئولية المجتمعية وتحديات الشراكة المنتجة بين المجتمعات والشركات المنتجة للنفط لولاية غرب كردفان ٢٠٢١

الدورات التدريبية :- التدريبية :-

, دورة تدريبية فى المصالحة وبناء السلام مع العون النرويجى الكنسى (NCA)٢٠٠٨ .

, دورة تدريبية فى فض النزاعات والوساطة بجامعة يورك بريطانية ٢٠٠٨

, دورة تدريبة فى التخطيط الاستراتيجى بواسطة الاليات المحلية العون الكنسى النروىجى ادس ابابا ديسمبر ٢٠١٢

, دورة تدريبية فى حقوق الانسان مع معهد جنيف لحقوق الانسان اكتوبر ٢٠١٣ .

, دورة تدريبية فى اعداد الدستور مع المعونة الامريكية سبتمبر ٢٠١٣ .

, ورشة «تدريب النساء السودانيات في التفاوض « بالعاصمة الأثيوبية اديس أبابا من٤-٦ ديسمبر٢٠١٩ .

, ورشة القرار ١٣٢٥وتجارب الدول في انفاذ الخطة الوطنية اددس اباب ٢٠١٩ .

اورق تم اعدادها

١. ورقة عن المرأة فى جنوب كردفان \ القطاع الغربى دراسة حالة

٢. ورقة المشورة الشعبية لجنوب كردفان (كادقلى)

٣. ورقة عن النظام التقليدى فى فى فض النزاعات ودور المراة .

٤. العنف ضد المراة فى الثقافة المحلية

٥. مفهوم القيادة ..

٦. ورقة عن المراة والسلام غرب كردفان دراسة حالة (الانمائية جامعة الخرطوم)

٧. ورقة عن اقتصاديات المعارف المحلية ودور المراة ادارة الموارد المحلية (غ.ك)

٨. اعداد ورقة عن المسئولية المجتمعية وتحديات الشراكة المنتجة بين المجتمعات والشركات المنتجة للنفط ' مؤتمر النفط لولاية غرب كردفان ٢٠٢١

٩. ورقة لموتمر تحديات السلام لولاية جنوب كرفان يوليو ٢٠٢٠ الخرطوم .

١٠. اعداد اللوائح المالية والادارية وميزانيات المنظمات

أصبحت واحدة من أبرز الوجوه النسوية في العمل المدني والتنمية بالسودان.

خبرة تمتد لعقود في بناء السلام وتمكين المرأة وإدارة المبادرات المجتمعية.. أم سلمة محمد نواي حمدان تواصل مسيرتها في خدمة الوطن والمجتمع.

بخيتة محمد عثمان: اقتصاد المعرفة هو المخرج الحقيقي للسودان من أزماته المزمنة

بطاقة التعريفية:
الاسم: بخيتة محمد عثمان
أكاديمية وباحثة في مجالات الاقتصاد والتنمية والسلام والمرأة.
عضوة كل من: مجلس إدارة جامعة الإمام المهدي، اللجنة العليا للمؤتمر الاقتصادي القومي الأول (سابقاً)، هيئة تحرير مجلة كلية الامام الهادي العلمية، مجلس إدارة المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، اللجنة الاستشارية لمجلس إدارة تأهيل مشروع امهاني الزراعي. مؤسس وعضو مجموعة اقتصاديات سودانيات (أقسمن).

لديها الكثير من الإنتاج الفكري من الكتب والبحوث والدراسات المسحية والأوراق البحثية (بعضها نُشر في مجلات علمية محكمة وبعضها نوقش في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية. قاصة لديها قصص قصيرة منشورة وغير منشورة.
مدربة محترفة، زارت كل ولايات السودان، بما فيها الجنوب (سابقاً)، لتنفيذ ورش تدريبية في قضايا السلام والتنمية والمرأة.
رشحت لجائزة نوبل للسلام ضمن ألف امرأة في العالم وعضوة منظمة نساء من أجل السلام حول العالم (PWAG). اختيرت ضمن ٢٥٠ خبير/ة من العالم لصياغة إعلان برشلونة (نحو عالم يسع الجميع). اختيرت ضمن نساء شمال ووسط أفريقيا اللواتي أحدثن تغيير في بلادهن من المنظمة العربية (كوثر).
شاركت كخبيرة وطنية في مفاوضات سلام دارفور بالدوحة لإدخال أجندة النساء في اتفاقية السلام. نفذت العديد من الاستشارات والمهام (ASSIGNMENTS) لمنظمات عالمية ومحلية. شاركت بأوراق علمية في العديد من المؤتمرات والمنتديات والورش عالمياً ومحلياً.

الأكاديمية والباحثة تؤكد أن الاستثمار في المعرفة والابتكار أكثر جدوى من الاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها

مرشحة نوبل للسلام: لا يمكن بناء اقتصاد معرفي في السودان دون إيقاف الحرب وتوطين السلام

دعت إلى جعل التحول الرقمي والتعليم والبحث العلمي أولويات وطنية في مرحلة ما بعد الحرب.

بخيتة محمد عثمان: الشباب والمرأة والتقنية الزراعية أبرز فرص السودان للانطلاق نحو اقتصاد المعرفة

١.بدايةً، ما الدوافع التي قادتكم لاختيار موضوع «اقتصاد المعرفة ومتطلبات تحقيقه» محوراً لهذا الكتاب؟

ما دفعني لتناول موضوع الاقتصاد المعرفي في هذا الكتاب، هو أنني ظللت لسنين عددا-وأنا في المجال كأديميه وباحثة، أبحث في هذا الاقتصاد، وتتبعت نشأته ومن أين أتى، وماذا استفادت الدول التي طبقته، وما هو موقع اقتصادها بعد تطبيقها لاقتصاد المعرفة وكيف كان قبل تطبيقه، توصلت لنتيجة حتمية، بأن كل الدول التي سلكت طريق اقتصاد المعرفة، استطاعت النهوض باقتصادها وتحقيق الرفاهية لشعوبها. ومما شجعني أيضاً، لأن اقتصاد المعرفة يعتبر المخرج الحقيقي إن لم يكن الوحيد، للدول النامية -ومن بينها السودان -التي فشلت ولعقود من استغلال مواردها الطبيعية الغفيرة التي تزخر بها أراضيها. وكذلك ما دفعني للكتابة فيه كمجال حيوي، عدة أسباب: أولاً لقلة الكتابات السودانية من قبل الباحثين والباحثات السودانيين/ات، وثانياً لتوفيره كمرجع لهذه المادة التي أُدخلت حديثاً في مناهج التعليم العالي كمقرر لطلاب الفرقة الرابعة اقتصاد، وثالثاً اهتمامي الشخصي بهذا الاقتصاد الذي يتسم بأهمية المعرفة كمصدر رئيسي لثروة الأمم وانتعاشها الاقتصادي لأية دولة تنشد التقدم والرفاه، والتي لابد لها من انتهاج طريق اقتصاد الوفرة، بدلاً من الاقتصاد التقليدي، اقتصاد الندرة ونضوب الموارد الطبيعية. ورابعاً وهذا الأهم، ما دفعني لتأليفه لأنني أردته أن يكون طريقاً تنتهجه الاقتصادات النامية والاقتصاد السوداني تحديداً، ليتخطى أزماته المزمنة التي لازمته منذ استقلال البلاد في منتصف خمسينيات القرن العشرين المنتهي وحتى الآن، بعدم مقدرته على استغلال موارده الطبيعية الوفيرة التي يتمتع بها، وفشل كل نماذج الإصلاح الاقتصادي التي طُبقت وفي كل الحقب، لأن اتباع طريق هذا الاقتصاد الحديث، يعني الخروج بالاقتصاد إلى بر الأمان والتعافي، كما حصل لبعض الدول ومنها من أتى بها الكتاب في فصله الثامن، كتجارب نجحت في انتشال اقتصاداتها من الهشاشة والدمار، وحققت الرفاه الاقتصادي لشعوبها.

٢.كيف تعرفون مفهوم اقتصاد المعرفة، وما أهميته للدول النامية في الوقت الراهن؟

لاقتصاد المعرفة تعريفات كثيرة من بينها « هو نظام اقتصادي تُنتج فيه الثروة يُحقق النمو الاقتصادي بالاعتماد على توليد المعلومات واستثمار الابتكار وتوظيف الأصول الفكرية ورأس المال البشري، وذلك بدلاً من الاعتماد التقليدي على العمل اليدوي أو استهلاك الموارد المادية والطبيعية». وقد عرفته في كتابي بأنه « أحد فروع الاقتصاد القائم على التقنية والابتكار، والذي يتم فيه خلق المعرفة ونشرها واستخدامها، لإنتاج فائدة اقتصادية، فهو الواقع الأبرز لعملية النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة الثروة وفرص العمل في كافة المجالات «.

أهميته للدول النامية: بما أن الدول النامية تواجه فجوات هيكلية تتمثل في ضعف الإنفاق على البحث العلمي، وهذا تحديدا ما وثقت له بالإحصاءات في متن الكتاب، وأيضاً تعتمد على طرق ونظم التعليم التقليدية، وهجرة الكفاءة منها الى الخارج، يصبح من الضروري لها أن تهتم بتطبيق اقتصاد المعرفة لأنه يمثل لها ركيزة حيوية في الوقت الراهن –عصر ما بعد الصناعة - وبالتأكيد سيساعدها على التخلص من الاعتماد على الموارد الطبيعية النابضة، وينوع مصادر دخلها وذلك بالانتقال الى قطاعات مستدامة وذات قيمة مضافة عالية، وأيضاً سوف يُحفز اقتصاد المعرفة نمو قطاعات التكنلوجيا والخدمات الرقمية، مما يساعد في توظيف الشباب وإيقاف هجرة الأدمغة نحو الدول المتقدمة والأهم أنه يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية الرقمية لأنه يتجاوز الموقع الجغرافي، مما يقودها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣.ما أبرز المتطلبات التي ترون أنها ضرورية لتحقيق التحول نحو اقتصاد المعرفة؟

بما أن اقتصاد المعرفة أضحى عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم، وسعياً للحاق بركب التقدم والرقي وتحقيق الرفاه للشعوب، لابد من المواكبة بتطبيق اقتصاد المعرفة، مطلوب العصر، خاصة للدول النامية والأقل نمواً، والسودان من بينها. والمعروف كذلك فأن التطور التقني والتكنلوجي هو حجر الزاوية في تسهيل الانتقال إلى عالم الاقتصاد المبني على المعرفة، ولكن الولوج لهذا العالم يحتاج إلى العديد من المتطلبات من أجل استمراريته وتطوره، والتي لابد للدولة، نامية أو متقدمة، العمل بها إن أرادت النهوض باقتصادها. وكذلك فإن عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة تكتسب أهميتها من كونها: توفر عناصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والبعيد، وضمان استدامة عملية التنمية، واستقرار معدلات النمو، ومعالجة قضية التنويع الاقتصادي المطلوبة بشدة، وبناء قاعدة إنتاج مستدامة، وزيادة إنتاجية الفرد، والارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين فالمتطلبات التي رأيت أنها ضرورية وعلى الدول والسودان الأخذ بها جاءت في الكتاب ٣٥ مطلوب، ولكن هنا سأتعرض بعضها :

١/ الدخول إلى اقتصاد المعرفة، يتطلب تغيير مناهج التعليم وتحويله إلى تعليم إبداعي قائم على الابتكار، لخلق جيل يتفهم لغة المعرفة في المدارس، وقادر على إنجاز الأبحاث العلمية، مع وجود قيادة سياسية تؤمن بالابتكار والتطوير، لوضع التشريعات والأنظمة الخاصة بمؤسسات الدولة، وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية وليست إدارية، تتنظر الخزينة العامة. فالسلعة المعرفية لا يمكن البحث عنها في باطن الأرض، بل هي في عقول البشر القادرة على صناعة الحدث الإنمائي والاقتصادي، مما يعني التعرف عليها وتحصينها، والنظر إلى المعرفة بأنها ثروة قومية، يجب المحافظة عليها وصونها.

٢/ لتحفيز المشروعات الاقتصادية على إنتاج قيمة معرفية مضافة عالية، ومدعومة بسياسات اقتصادية واقعية ومستقرة، لابد من إفساح المجال للتخطيط بكل أبعاده، (قصير ومتوسط وطويل) في ظل مناخ اقتصادي ومؤسساتي مناسب، يسمح بمستوى عالٍ من الابتكار داخل الشركات والمؤسسات، لمواكبة أحدث التقانات العالمية والذكاء البشري للاستفادة منها في الاقتصاد الوطني.

٣/ توفير بيئة اتصالات وتكنلوجيا معلومات قوية وحديثة كركيزة قوية لاقتصاد المعرفة، من أجل المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، وايجاد سياسات لجعل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسراً، بالإضافة للدعم الاقتصادي من قبل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية وتشريعات وقوانين تنظم عمل رأس المال الفكري، من خلال نشر وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي.

٤/ استشراف حاجة أسواق العمل من الوظائف المعرفية خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك بإجراء دراسة ميدانية لكل الجهات، في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، من أجل إرساء أسس الاقتصاد المعرفي على المنظور البعيد، من خلال ركائز اقتصادية متنوعة ومستدامة، وعلى رأسها تعزيز البيئة البحثية والابتكارية في المؤسسات العامة والخاصة.

٥/ بما أن سكان السودان غالبيتهم سكان ريف (٦٠٪ حسب الاحصاءات المتوفرة)، لابد لصناعي السياسات ومتخذي القرارات من تعزيز وتسريع تنمية الاتصالات الريفية من خلال مشاريع رائدة للنفاذ إلى تسهيلات الاتصالات الحديثة، وخدمات المعلومات في المناطق الريفية والنائية، لتؤدي دورها في تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي، وهذا يمكنه أن يتم عبر مكاتب البريد المنتشرة في المناطق الريفية بعد تحديثها هي الأخرى، لتواكب كل المجتمعات السكانية التطورات الحديثة، خاصة تلك التي حُرمت منها ولعقود.

٦/ القطاعات الزراعية والإنتاجية السودانية في الوقت الراهن وفي ظروف الحرب التي دمرت الاقتصاد، وبالمشاكل التي تكتنفها وعدم رقمنتها، أقل حساسية للوضع الاقتصادي الحالي، بينما القطاعات ذات الطلب المرتفع والحاجة الأقل لرأس المال «المشاريع الناشئة «، مثل المشاريع الخدمية، أكثر حساسية للوضع الاقتصادي الحالي، لذلك يمكن للسودان الاستفادة منها في تنويع اقتصاده وتوفير العملة الصعبة من إيرادها، لتستطيع إيجاد الحلول المطلوبة للتكنلوجيا في الزراعة والإنتاج عموماً، لأنها تؤدي إلى عائدات عالية، يمكنها دعم القطاعات الإنتاجية، على الرغم من الركود الاقتصادي، والحرب الدائرة التي لابد من ايقافها لتدوير عجلة الإنتاج.

٧/ المعروف أن الاقتصاد المعرفي سوف يجعل الدولة قوة اقتصادية عالمية، إذن لابد من اعتبار التحول الرقمي أولوية للدولة السودانية ليكون جسراً تستطيع من خلاله ربط كافة قطاعاتها الاقتصادية مع تكنلوجيا المعلومات. وعلى المسؤولين في القطاعات الاقتصادية المختلفة أن يهتموا ببناء قاعدة صلبة للاقتصاد الرقمي، ولابد أن تعي الدولة أيضاً أن النمو السريع في الاقتصاد المعرفي يتطلب سياسات رشيدة ومنسجمة. والأهم من كل ذلك سد الفجوة الرقمية وذلك بجعل الإنترنت خدمة عامة ميسورة التكلفة وآمنة ومنتشرة في كل البقاع.

٨/ بما أن النساء السودانيات هن الأقل حظاً في الفرص الرقمية وأكثر هشاشة، يصبح من الضرورة الاستفادة من المشاريع العالمية كمشروع الاتحاد الأوروبي (التكنلوجيا كمحرك للفرص الاقتصادية للمرأة)، وذلك بتعزيز النظام الأيكولوجي الرقمي وبناء المهارات الرقمية للنساء لتعزيز المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي. وكذلك لابد من تدريب المهنيين والمهنيات وتنمية قدراتهم/ن في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات. وكل هذا مع ضرورة دعم انتشار الثقافة الاجتماعية التي تدعم الابتكار والإبداع والبحث والتطوير، وتوفير التقنيات الرقمية الحديثة وتسهيل الوصول إليها، وتطوير الكفاءات الوطنية لضمان مستقبل واعد ومستدام للأجيال القادمة ليصبح المستقبل صورة ذهنية للسودان.

٩/ لابد من إيجاد بيئة تفاعلية لتشجيع الأفراد، خاصة النساء والشباب وسكان الريف، على إنتاج المعرفة، لأن كل ذلك سوف يساهم في تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعاته، خاصة الصناعية ويؤدي للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية التي يحتاجها إي اقتصاد مهما كان حجم نموه في ظل اقتصاد ما بعد الصناعة.

١٠/ ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، لزيادة الإنفاق المخصص للمعرفة وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز دورها في الحياة العامة، بدءاً من الروضة فلمدرسة الابتدائية (وليست الأساسية)، وصولاً إلى التعليم الجامعي.

الملاحظة المهمة: * بأن كل هذه المطلوبات وغيرها لن تتحقق في الحرب المستعرة الآن، فلابد من ايقافها أولاً ثم بناء سودان ما بعد الحرب وتطبيق الاقتصاد المعرفي لسودان مستدام يسع الجميع ولا يتخلف فيه أحد.

* وباستخدام الاقتصاد المعرفي وخلق اقتصاد معرفي متطور ومستدام، تتم مواجهة كل القضايا المستعصية في الاقتصاد، مثل معدلات النمو المنخفضة، ومعدلات البطالة المرتفعة، والتضخم، وقلة الإيرادات، والعجز الدائم في الموازنة العامة والميزان التجاري، ومعالجة هجرة رأس المال المادي والبشري. فبناء اقتصاد قائم على المعرفة في السودان ليس مستحيلاً، فقط هنالك حاجة ماسة لنظام مؤسسي قوي وذي مصداقية لإدارة مرحلة التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة واعتماد ركائزه وتنفيذ متطلباته، والتي على رأسها التقنية الحديثة.

٤.ما أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية والبحثية في دعم اقتصاد المعرفة؟

توجد العديد من التحديات التي تواجه الجامعات ومراكز البحوث، خاصة في الدول النامية والأقل نمواً والسودان، وسأركز على أبرزها: ١/ بطء تحديث المناهج الدراسية المواكبة متطلبات الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي. ٢/ الفجوة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المعرفي كثيف العمل. ٣/ قلة وندرة البعثات الدراسية الخارجية، في مجال الاقتصاد المعرفي التي يمكنها إعداد وتطوير وتعزيز رأس مال بشري نوعي من الكوادر الوطنية، لاستشراف حاجة سوق العمل المعرفي. ٤/ هجرة العقول والأدمغة من الكفاءات والباحثين المؤهلين إلى الخارج، بحثاً عن الأفضل بسبب ضعف الحوافز وانعدام بيئة العمل الداعمة محلياً. ٥/ نقص التجهيزات التقنية والمختبرات المتطورة اللازمة لإجراء الأبحاث العلمية المتطورة، مع نقص الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير. ٦/ ضعف الاستثمارات والشراكات والابتكار. ٧/ ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي لحماية براءات الاختراعات، مما يقلل من حافز تحويل الأبحاث والاختراعات إلى منتجات وخدمات تجارية يُستفاد منها. ومن التحديات التي يجب الوقوف عندها، ٨/ عدم دعم وتشجيع الدولة للجامعات في مسيرتها الأكاديمية والبحثية. وهذا كله يدعمه تخلف النظم التعليمية الخربة والغير مواكبة التي تغذي الجامعات بكوادر ضعيفة تنقصها المهارات والمعرفة المطلوبة.

٥.كيف يمكن للجامعات ومراكز البحث العلمي أن تسهم بصورة فاعلة في بناء مجتمع المعرفة؟

تلعب الجامعات دوراً محورياً في بناء مجتمع المعرفة من خلال ثلاثة محاور رئيسية، ١/ إنتاج المعرفة، عبر البحث العلمي الرصين والواقعي، ٢/ نشر المعرفة، من خلال التعليم الأكاديمي. ٣/ توظيف المعرفة، في خدمة التنمية المستدامة والابتكار، لذلك لابد من إعادة البناء المؤسسي لكي يكون للجامعات ومراكز البحث والتطوير الدور الأعظم في قيادة الاقتصاد، لأن الجامعات تحتل مكانة هامة في منظومة الاقتصاد المعرفي، بل هي الحاضنة الحقيقية لهذا الاقتصاد الجديد. فعلى الجامعات صياغة رسالتها وإيجاد آليات لتحديث التخصصات من ناحية المناهج وطريقة رفع كفاءة الطلاب، لتخريج كوادر مواكبة لمتطلبات سوق العمل المعرفي، وكذلك تشجيع الطلاب على تحويل بحوثهم إلى أعمال تجارية، لأنها العنصر المغذي للمعرفة للسوق الاقتصادية، إضافة إلى إيجاد سياسات داعمة للمحافظة على الكفاءات. كذلك على الجامعات إعادة هيكلة السياسات الخاصة بالبحث العلمي وذلك بتحويل البحوث النظرية -وما أكثرها-إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد (كما فعلت دولة الصين). ليصبح دور الجامعة محركاً للصناعة وناقلاً للأفكار من المختبرات والمكتبات إلى ساحات الإنتاج. وأيضاً لابد للجامعات من الاستقلالية والاستمرار في الإنتاج المعرفي والابتكار، لتكون مصدر تحول وتغيير للمجتمع، عن طريق توجيه ميزانيات للبحث والتطوير والتكنلوجيا وإيجاد أحدث أنواع الأجهزة لتحسين جودة التعليم، وتوفير أجور وحوافز أفضل للعاملين، خاصة الأساتذة، لتحفيزهم على الإبداع والابتكار والبحث المستمر، لتتحول الجامعات إلى جامعات تخصصية بناء على سوق العمل المعرفي. ويمكنها أيضاً أن تتبنى مراكزاً للبحوث والتطوير تبدأ بأنماط ووسائل تعليم جديدة ومبتكرة، تعمل على إجراء مشاريع بحوث لتطوير الصناعة، والمساهمة في التنمية وإنعاش الاقتصاد.

٦.من خلال خبرتكم البحثية، ما واقع اقتصاد المعرفة في السودان، وما أبرز الفرص المتاحة لتطويره؟

واقع تطبيق السودان لاقتصاد المعرفة، حقيقي توجد العديد من المعوقات التي اعترضت هذا التطبيق، وأكدت كل الجداول والإحصاءات التي أتي بها الكتاب، بأن السودان اقتصادياً في ذيل القوائم أفريقياً وعربياً وعالمياً. وأن الاقتصاد السوداني ما زال بعيداً كل البعد، عن عالم المعرفة والتكنلوجيا، ويعاني من مشكلات هيكلية عميقة، ويغرق في بؤر الركود والبطالة والتضخم والفقر والنزاعات كتشوهات اقتصادية، وتتطلب معالجات جذرية. وعدم التقدم الذي أحرزه السودان من خلال تراتيبه المتأخرة في المؤشرات الاقتصادية المعرفية، وفي بناء واستدامة اقتصاد المعرفة، يعزى إلى المعوقات والتحديات المرتبطة بمنظومة السودان الاقتصادية والمؤسسية ونظمه التعليمية والتدريبية والابتكارية، ومحدودية توفر البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات -لاقتصاد المعرفة، إضافة إلى نقص الكوادر والمهارات المعرفية وعدم وجود بيئة مواتية لديه في الوقت الحالي لتفعيل آليات اقتصاد المعرفة.

الفرص المواتية للتطوير، يمتلك السودان فعلاً إمكانية لتطبيق اقتصاد المعرفة ولكن عليه، إن أراد فعلاً تطبيق اقتصاد المعرفة والانطلاق باقتصاده خطوة إلى الأمام، العمل فوراً لإزالة كافة هذه المعوقات المذكورة وغيرها، والتي على رأسها، إنهاء الحرب وكل الحروب والنزاعات، وتوطين السلام المستدام، ومعالجة الأزمات الاقتصادية المزمنة: الفساد، واسترداد الأموال المنهوبة، وكبح جماح الطفيليين والسوق الموازي، والتهريب، والتضخم، وارتفاع الأسعار، والعجز الدائم في الموازنة العامة والميزان التجاري، لأن كبحها يوفر للدولة الأموال التي يمكن أن تساعدها في تنفيذ ولو جزء من المتطلبات المطلوبة لتطبيق اقتصاد المعرفة. وفي رأيي لدى السودان فرصاً مواتية لتطبيق اقتصاد المعرفة أذكر منها ثلاثة: الأولى، يمتلك السودان مساحات زراعية شاسعة، فلو تم تطبيق التقانات الزراعية الحديثة يمكنها أن تمثل فرصة لزيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد. الثانية، الشباب والدياسبورا، فالسودان دولة فتية، حيث يمثل الشباب النسبة الأكبر من التركيبة السكانية، بالإضافة إلى الكفاءات السودانية المبعثرة في بلاد الله الواسعة والتي يمكنها أن تساهم في نقل المعرفة، والاستثمار التقني، وبناء هجرة عكسية إن وجدت الدعم والحافز لذلك. الثالثة، أظهر المجتمع السوداني، في ظل الأزمة الحالية تبنياً واسعاً لحلول الدفع الإلكتروني عبر تطبيقات التقنية المالية كبنكك وغيرها، مما يمهد الطريق لتوسيع نطاق الخدمات الرقمية كواحدة من ركائز الاقتصاد المعرفي.

٧.ماذا يمثل لكم تدشين هذا الكتاب ضمن فعاليات معرض الرياض الدولي للكتاب، وما أهمية هذه المنصات في نشر الإنتاج العلمي؟

أسباب كثيرة من بينها، معرض الرياض الدولي للكتاب يُعد من أبرز التجمعات الثقافية والأدبية على مستوى الشرق الأوسط، ويدعم صناعة النشر والاقتصاد الإبداعي، وينشر ثقافة الوعي والمعرفة، ويمثل منصة لآلاف الزوار للاطلاع على أحدث الإصدارات، وهذا الزخم لمسته بنفسي أثناء زياراتي المتكررة للمعرض أثناء عرض كتابي.

٨.ما الرسالة التي تودون توجيهها للباحثين الشباب والمرأة على الخصوص والأكاديميين الراغبين في الإسهام في إنتاج المعرفة والبحث العلمي؟

الرسالة التي يمكنني أن أوجهها للشباب والأكاديميين والمرأة على وجه الخصوص، اجعلوا العلم والمعرفة ديدنكم الدائم واحرصوا على الإتيان بالجديد واستكشاف مهاراتكم وابداعاتكم، وعليكم الإيمان بذاتكم وقدراتكم بأنكم القادرون على إحداث التغيير المنشود الذي سيصنع الفرق في بناء مجتمعات شاملة ومستدامة. لا تدعوا العقبات تثنيكم عن مواصلة سعيكم وشغفكم بالمعرفة والعلم، ولا تنسوا تطوير مهاراتكم الشخصية والأكاديمية والتخصصية وتابعوا الجديد في هذا العصر، عصر المعرفة والمعلومات والمعلوماتية. ورسالتي خاصة للمرأة، ثقي بقدراتك لأنك فعلاً اثبتي كفاءتك وتميزك في كافة المجالات العلمية والأكاديمية والحياتية خلال سنوات الحرب العجاف (شلتي الشيلة وما قصرتي)، لا تتوقفي واصلي المسيرة فعزيمتك وانطلاقتك لا تقل أهمية، بل إضافة حقيقية. وأخيراً للجميع لا تعملوا بمعزل بل تواصلوا مع الخبراء/ات والمهتمين/ات وأصحاب وصاحبات الشأن لتبدعوا وتتفوقوا. وليقدام

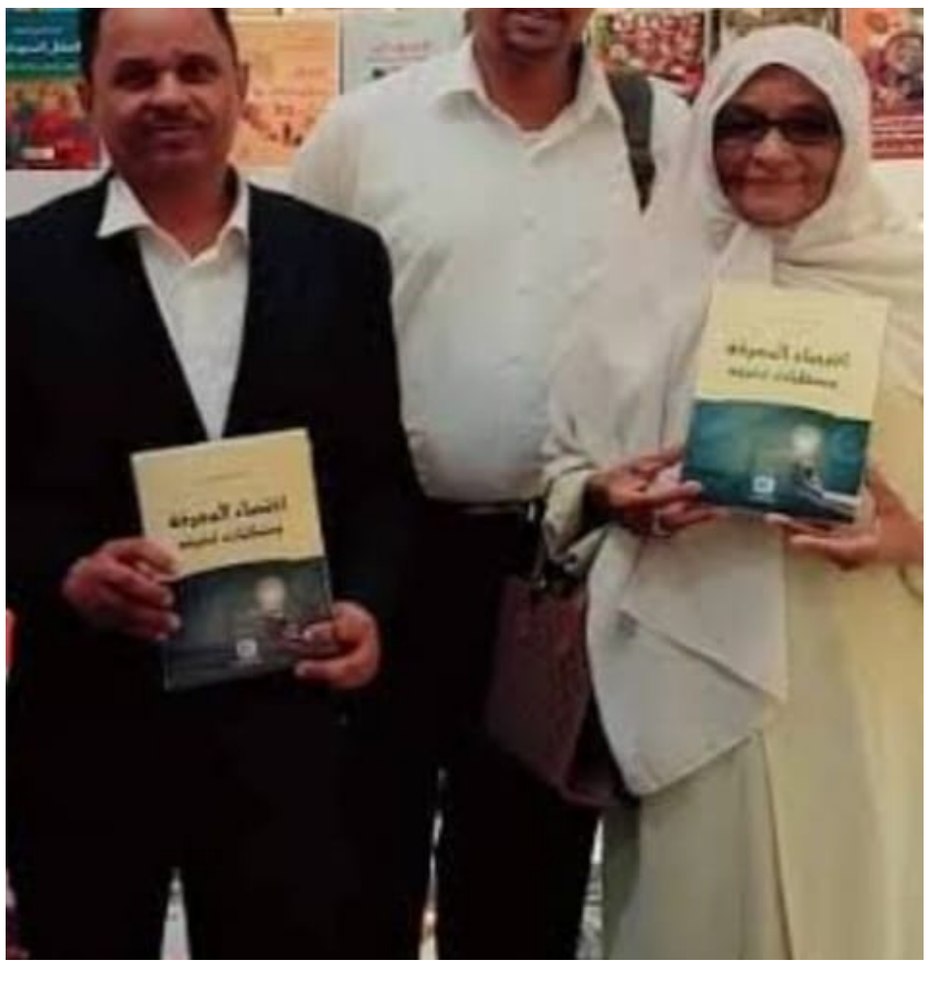

العرس السوداني
الجرتق السوداني 3-4

صينية الجرتق:
تحتوي على أوانٍ خشبية في الغالب أو معدنية، تعرف بـ (الحُق)، وتوضع عليها عطور سودانية، خاصة فيما يعرف بـ (الضريرة) أو (الذريرة)، وهي عبارة عن مسحوق الصندل والمحلب والمسك. كذلك تحتوي على (الربعة) و(مبخر) به بخور صندل، وآخر به بخور تيمان والصندل وكوب به لبن وصحن به زرة وصحن به حلاوة بلح وسلاسل وأساور وخواتم خاصة بالجرتق، أبرزها (سبحة اليسر) وهلال ذهبي وحرير أحمر ناعم.

وهناك اعتقاد بأن لبعض المعادن مثل الذهب والنحاس والحديد؛ خواص في طرد الأرواح الشريرة، وكذلك الأحجار الكريمة والخرز، وبعض من الموروثات القديمة مثل (الجعرانة)، وهو حجر منحوت في شكل خنفساء أو (جعران).

هذه هي المواد التي تشكل محتويات (صينية الجَرْتِقْ)، بالإضافة للعطور النفاذة، مثل الفلير دمور يعتقد بأن لها خاصية طرد الأرواح الشريرة، وجلب الأرواح الخيرة لحماية العروسين في هذه اللحظات المهمة، ولا يعتبر الجَرْتِقْ كاملاً إلا إذا توفرت جميع هذه العناصر.

لوحظ اللون الأحمر الطاغي على إجراءات الجَرْتِقْ، فالبرش الأحمر ولبس (فركة القرمصيص)،و(الحريرة الحمراء) و(الحُق) و(الربعة) و(حَجَر الدم)، السرتي ويعتقد أن اللون الأحمر الذي ينبع من كونه لون الدم أساس الحياة الذي تستهدفه الأرواح الشريرة.

نجد في الجرتق يقدم الفأل وهو عبارة عن هدية فيها الحاجات السودانية المرتبطة بالزواج

كما يتميز هذا اليوم بأنواع من الاكل الطيبة الشهية

الشية

المرارة

الشربوت

ملاح الروب الابيض

ملاح التقلية

مديدة الدخن

مديدة الحلبة

مديدة البلح

من المطبخ السوداني المناصيص

تُعد المناصيص من أشهر الأكلات الشعبية وطرق الشواء التراثية في إقليم دارفور وغرب السودان. وتعتمد هذه الطريقة على تقطيع لحم الخروف إلى قطع كبيرة، ثم غرسها في عيدان خشبية طويلة ومستقيمة تُعرف محلياً باسم «المناصيص»، قبل أن تُشوى ببطء على نار الحطب أو الفحم، ما يمنحها مذاقاً مميزاً ورائحة شهية.

تشتهر مدينة كاس بولاية جنوب دارفور بسوق المناصيص، الذي يُعد من أبرز المعالم الشعبية في المنطقة، إلى جانب قريتي منواشي وميرشينق الواقعتين بين مدينتي الفاشر ونيالا، سوق قندهار غرب ام درمان حيث تحظى هذه الأكلة بمكانة خاصة في الموروث الغذائي والاجتماعي.

ولا تقتصر المناصيص على كونها وجبة تقليدية، بل تمثل مناسبة اجتماعية تجمع الناس حول موائدها، إذ تُقدم عادةً مع البصل الطازج، والسلطات، و«الشطة» المحلية، في أجواء تعكس روح الكرم والتآلف التي يتميز بها أهل السودان

ومع انتقال أبناء دارفور إلى مختلف أنحاء السودان وخارجه، انتشرت المناصيص في مدن عديدة، أبرزها العاصمة الخرطوم، كما وصلت إلى دول المهجر واللجوء، حيث افتتح عدد من السودانيين مطاعم متخصصة في تقديمها، إسهاماً في الحفاظ على هذا الإرث الثقافي وتعريف الأجيال الجديدة بأحد أبرز رموز المطبخ السوداني

عصير السنتين

يُعد عصير السنتين من أشهر المشروبات الشعبية التقليدية في غرب السودان، ولا سيما في مدينتي نيالا وزالنجي، حيث يحظى بمكانة خاصة ضمن الموروث الغذائي المحلي. ويتميز هذا المشروب بمذاقه المنعش وطريقته الفريدة في التحضير، إذ يُصنع من تخمير عجينة الدخن أو القمح مع عصير البرتقال الطبيعي والزنجبيل والخميرة، ثم يُقدم بارداً بعد تحليته.

طريقة التحضير

تبدأ عملية الإعداد بطهي دقيق الدخن أو القمح مع الماء حتى تتماسك العجينة، ثم تُترك لتبرد. بعد ذلك يُضاف إليها عصير البرتقال الطازج والزنجبيل والخميرة، ويُترك الخليط لمدة يوم تقريباً حتى يكتمل التخمير. وعند التقديم يُحلى بالعسل أو السكر حسب الرغبة، ويُضاف إليه الثلج ليُقدم بارداً ومنعشاً.

الأسماء المتداولة

يُعرف هذا المشروب في بعض المناطق باسم «أبو عيون»، في إشارة إلى الفقاعات الكثيفة التي تتشكل على سطحه نتيجة عملية التخمير، والتي تُعد علامة على نضجه وجاهزيته للشرب.

القيمة الغذائية والفوائد

يتميز عصير السنتين بقيمته الغذائية، لاحتوائه على مكونات طبيعية غنية بالطاقة، كما يُعرف شعبياً بأنه يساعد على تحسين عملية الهضم، خاصة بعد تناول الوجبات الدسمة، ويُعد من المشروبات المنعشة التي يزداد الإقبال عليها في الأجواء الحارة.

ويُجسد عصير السنتين جانباً من التراث الغذائي في غرب السودان، إلى جانب العديد من المشروبات التقليدية الأخرى التي تعكس تنوع الثقافة السودانية وغناها.

نور

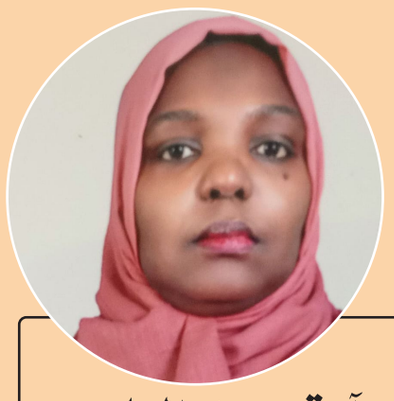

آية محمد الحاج

شكوت حالي لصديقتي .. كل شئ في حياتي لا يكون كما خططت وتعبت .. في العمل أو البيت أو مشروعي الزراعي الذي كان رفيق سهري وبطل احلامي .. أمسكت السماء ماءها وغارت في أعماق الأرض ما في سطحها.. فشل عام راسي يكاد ينفجر ..

طيبت خاطري بكلمات لطيفه وان كل شئ رزق والرزق مقدر قبل أن نولد .. وعلي أن اراجع نفسي واكتشف مواطن الضعف والأخطاء . لتكون البداية بوعي أكثر ..

تحدثنا كثيرا وفرجت من همي أو كثيرا منه ..

حضرت جارتها .. ومن خلال نقاشنا فهمت مشكلتي وقال

- . انتي مسحورة .. معمول ليك عمل

نظرنا لبعضنا باندهاش. ضحكنا

قلت لها لا أؤمن بهذه الأشياء

قالت الكثير عن العين والسحر وأنها حق واستدلت بالأحاديث وغيرها

اقنعتني بأنه لا يضر إذا ذهبنا لشيخه(نورا)..(الوداعيه).. فقط للتأكد .. وليس من الضروري أن أكون مؤمنه بالفكرة.

ذهبنا للشيخة ... طلبت منهم الخروج

نظرت إلي بعين غريبه وقالت

- واضح انك معيونه وانا بكشف ليك

وضعت الودع علي الارض وتنظر لي ثم الي الارض وتحركهم وقالت

- عايني ديل .. هم سبب الاذي .. ذي إخوة سيدنا يوسف عليه السلام.. ديل اولاد ابوك بالواضح كدا

ابتسمت

قالت: ليه بتضحكي ؟؟

أعادت نفس الطريقه السابقه وقالت

- انتي في بالك سفر بعيد شايفاه بعييد خلاص ما تشيلي هم

ابتسمت

قالت: في عين ملاحقاك محل ما تمشي هي وراك .. ابعدي منها

في النهايه العمل دا انا بكلم شيخ يفكو ..

قلت ليها : خلاص كدا ؟

هزت راسها نعم

قلت لها اتق الله

اولا.. انا وحيدة لا اخ ولا اخت لا أشقاء ولا غيرو

تانيا انا جيت من سفر مش مسافرة

تالتا العين دي صدقتي فيها ... دي عين كديستي المربياها طوالي مبارياني .

النساء الزارعات في مناطق النزاع: التحديات، الصمود، وسبل التمكين

تُعد النساء الزارعات من أهم ركائز الأمن الغذائي في المجتمعات الريفية، ويزداد دورهن أهمية في مناطق النزاع، حيث تؤدي الحروب والكوارث إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ونزوح السكان، وتعطل سلاسل الإمداد. وفي هذه الظروف، تتحمل المرأة مسؤوليات متعددة تشمل رعاية الأسرة، وإدارة الموارد، وإنتاج الغذاء، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والتعافي.

التحديات التي تواجه النساء الزارعات

تتعرض النساء في مناطق النزاع لجملة من التحديات التي تؤثر في حياتهن وإنتاجهن الزراعي، من أبرزها:

تدمير الأراضي الزراعية وشبكات الري نتيجة العمليات العسكرية.

صعوبة الوصول إلى البذور والأسمدة والمعدات الزراعية.

فقدان مصادر الدخل وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

ضعف فرص الحصول على التمويل والخدمات الإرشادية الزراعية.

التعرض لمخاطر العنف والاستغلال والنزوح، إضافة إلى الأعباء النفسية والاجتماعية.

محدودية حقوق ملكية الأراضي في بعض المجتمعات، مما يقلل من فرص الاستثمار الزراعي.

دور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي

رغم هذه التحديات، أثبتت النساء الزارعات قدرة كبيرة على التكيف مع الأزمات من خلال تنويع المحاصيل، وإنشاء الحدائق المنزلية، والحفاظ على البذور المحلية، وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة. كما يسهمن في توفير الغذاء للأسرة، وتحسين التغذية، ودعم الاقتصاد المحلي، مما يجعلهن شريكًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

التوعية وأهمية تمكين المرأة

إن تمكين المرأة الزراعية لا يقتصر على توفير الدعم المادي، بل يشمل أيضًا نشر الوعي بحقوقها وواجباتها، وتعزيز معارفها الزراعية والصحية. ومن أهم الرسائل التوعوية التي ينبغي التأكيد عليها:

الاهتمام باتباع الممارسات الزراعية الآمنة للحفاظ على التربة والمياه.

استخدام معدات الوقاية الشخصية عند التعامل مع المبيدات والأسمدة.

عدم الاقتراب من المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام أو مخلفات حربية، وإبلاغ الجهات المختصة عند العثور على أجسام غريبة.

المشاركة في الدورات التدريبية الزراعية التي تسهم في تحسين الإنتاج وزيادة الدخل.

التعاون مع الجمعيات الزراعية والمبادرات المجتمعية لتبادل الخبرات والحصول على الدعم.

الاهتمام بالصحة النفسية والجسدية، وطلب المساعدة من الجهات المختصة عند التعرض للعنف أو الضغوط النفسية.

تعليم الأبناء أساليب الزراعة المستدامة وأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية.

دور المؤسسات في دعم النساء الزارعات

يتطلب تحسين أوضاع النساء الزارعات تكامل جهود الحكومات، والمؤسسات البحثية، والمنظمات الإنسانية، من خلال توفير المدخلات الزراعية، وتقديم التدريب والإرشاد، وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق، وضمان حماية حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

خاتمة

تمثل النساء الزارعات في مناطق النزاع نموذجًا حقيقيًا للصمود والإنتاج رغم الظروف القاسية. ويعد الاستثمار في تعليم المرأة، وتمكينها اقتصاديًا، وتوعيتها بحقوقها وأساليب الزراعة الآمنة، خطوة أساسية نحو تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. فكلما ازدادت قدرة المرأة على إدارة مواردها وحماية نفسها وأسرتها، ازدادت قدرة المجتمع بأكمله على مواجهة الأزمات وبناء مستقبل أكثر استقرارًا

زيارة وزيرة الخارجية البريطانية إلى معسكر أدري بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تسليط الضوء على معاناة النساء والفتيات المتأثرات بالنزاعات المسلحة قامت وزيرة الخارجية البريطانية بزيارة إلى معسكر أدري للاجئين الواقع على الحدود التشادية السودانية حيث التقت بعدد من النساء الناجيات من العنف والنزوح القسري. وتأتي هذه الزيارة تزامناً مع فعاليات اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يوافق ٢٥ نوفمبر من كل عام.

وخلال الزيارة استمعت الوزيرة إلى شهادات مباشرة من نساء وفتيات فررن من مناطق النزاع في السودان حيث روين قصصا مؤلمة عن العنف الجنسي والانتهاكات التي تعرضن لها أثناء الحرب. وأكدت أن ما تتعرض له النساء في مناطق النزاع يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ويتطلب تحركا دوليا عاجلا لحمايتهن وتقديم الدعم اللازم لهن.

كما شددت الوزيرة على أهمية توفير الخدمات الطبية والنفسية للناجيات من العنف ودعت المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الإنساني للاجئين والنازحين خاصة النساء والأطفال الذين يتحملون العبء الأكبر من آثار الحرب.

وأعلنت المملكة المتحدة عن استمرار دعمها للبرامج المخصصة لمساعدة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز جهود الحماية والمساءلة.

وتعكس هذه الزيارة اهتمام الحكومة البريطانية بالأزمة الإنسانية المتفاقمة على الحدود السودانية التشادية، كما تؤكد التزامها بمناهضة العنف ضد المرأة والدفاع عن حقوق النساء والفتيات في مناطق النزاعات.

وقد لاقت الزيارة اهتماما واسعا من المنظمات الإنسانية التي اعتبرتها خطوة مهمة في لفت أنظار العالم إلى معاناة اللاجئات والحاجة الملحة إلى توفير الحماية والدعم لهن.

تمثل زيارة وزيرة الخارجية البريطانية إلى معسكر أدري رسالة تضامن مع النساء المتضررات من النزاعات المسلحة، وتأكيدا على ضرورة تكاتف الجهود الدولية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة. كما تسلط الضوء على أهمية دعم الناجيات وتمكينهن من استعادة حياتهن بكرامة وأمان خاصة في ظل الأزمات الإنسانية المتواصلة في المنطقة

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في القرن الإفريقي الكبير: جريمة مستمرة تستدعي العدالة

على مدى أكثر من نصف قرن، ظلّت منطقة القرن الإفريقي الكبير من أكثر مناطق العالم تأثرًا بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ولا تزال النساء والفتيات والأطفال يتحملون العبء الأكبر لهذه الانتهاكات، التي تشمل الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والزواج القسري، والاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، وغيرها من الجرائم التي تُرتكب في سياقات النزاع.

ولا تُرتكب هذه الانتهاكات بصورة عشوائية، بل تُستخدم في كثير من الحالات كسلاح حرب وأداة للترهيب والإخضاع وفرض السيطرة على المجتمعات. ويخلّف العنف الجنسي المرتبط بالنزاع آثارًا مدمرة تمتد إلى الأفراد والأسر والمجتمعات، وتستمر تداعياته لأجيال.

وتشير التقارير إلى حجم الأزمة في عدد من دول المنطقة:

- جنوب السودان: مع استمرار أعمال العنف وتدهور الأوضاع الأمنية، تتعرض امرأتان أو فتاتان على الأقل للعنف الجنسي يوميًا في ولاية غرب بحر الغزال وحدها.
- الصومال وأرض الصومال: يتواصل ارتفاع معدلات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، في ظل انتشار واسع لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، التي تطال نحو ٩٩٪ من النساء والفتيات وفق بعض التقديرات.
- إثيوبيا: شهدت مناطق تيغراي وأمهرا وأوروميا انتشارًا واسعًا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات، مع تجدد أعمال العنف خلال العام الماضي.
- السودان: منذ اندلاع الحرب، استُخدم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بصورة واسعة، حيث وثّقت شبكة صيحة أن الأطفال، ولا سيما الفتيات، شكّلوا أكثر من ٢٠٪ من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي رصدتها.

ولا تنشأ هذه الجرائم بمعزل عن السياق، بل تغذيها النزاعات المسلحة، والعسكرة، وانتشار الأسلحة، إلى جانب التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والأعراف والقوانين الاجتماعية والثقافية التي تُكرّس عدم المساواة وتزيد من تعرض النساء والفتيات للعنف. كما يسهم ضعف أو غياب آليات الوقاية والحماية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية المنقذة للحياة، في تعميق معاناة الضحايا والناجيات.

ويظل الإفلات من العقاب أحد أبرز العوامل التي تسمح باستمرار هذه الانتهاكات، في ظل محدودية المساءلة وضعف آليات العدالة الوطنية والإقليمية والدولية.

إن تحقيق سلام عادل ومستدام في القرن الإفريقي الكبير يتطلب وضع المساءلة والعدالة في صميم جميع عمليات السلام والتسويات السياسية، وضمان مشاركة النساء مشاركةً فعالة في جهود صنع السلام وبناء الأمن، إلى جانب توفير الحماية والدعم الشامل للناجيات والناجين.

وفي اليوم العالمي للقضاء على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، نجدد الدعوة إلى إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحروب، وتعزيز العدالة والمساءلة، وضمان حماية النساء والأطفال، وإنصاف جميع الناجيات والناجين.

لا عدالة دون محاسبة، ولا سلام مستدام دون حماية النساء والأطفال، وإنصاف الضحايا، ومساءلة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم.

كبسُولة صحيـــة

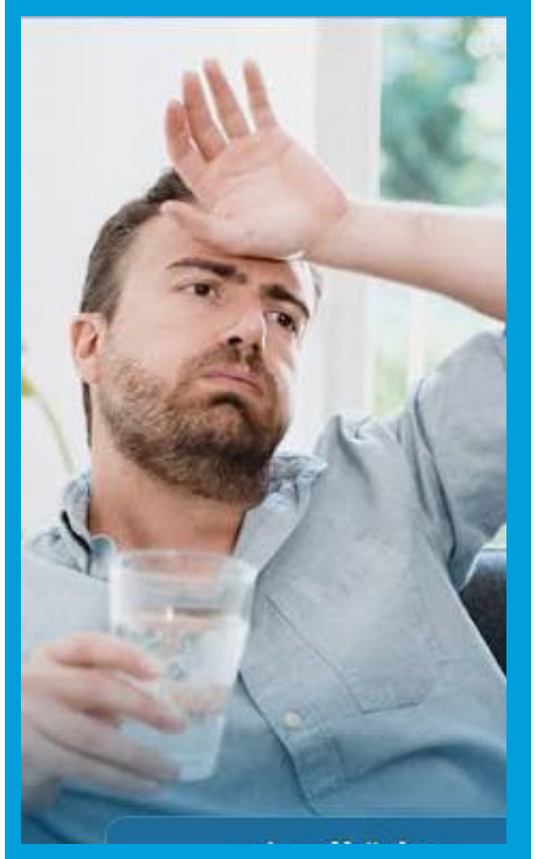

حرارة الصيف تهدد الأعضاء الحيوية

الحرارة المرتفعة ليست مجرد شعور بعدم الراحة، بل قد تشكل خطراً على الدماغ والقلب والكبد والكلى إذا عجز الجسم عن تبريد نفسه.

احذر هذه العلامات: عطش شديد، صداع، دوخة، إرهاق، غثيان، وتشوش في التركيز. أما اضطراب الوعي، توقف التعرق مع سخونة الجلد، الإغماء أو التشنجات، فهي مؤشرات تستدعي الإسعاف الفوري.

الأكثر عرضة للخطر: كبار السن، الأطفال، مرضى القلب والسكري والأمراض المزمنة، إضافة إلى أي شخص يتعرض للشمس لفترات طويلة أو يعاني من الجفاف.

للوقاية: اشرب الماء بانتظام، تجنب الشمس وقت الذروة، ارتدِ ملابس خفيفة وفضفاضة، واحرص على البقاء في أماكن جيدة التهوية

الصحفية زينب محمد صالح تفوز بجائزة "نايت" الدولية للصحافة لعام 2026

أعلن المركز الدولي للصحفيين (ICFJ)، الخميس، فوز الصحفية السودانية المستقلة زينب محمد صالح بجائزة نايت الدولية للصحافة لعام ٢٠٢٦، تقديرًا لشجاعتها في تغطية الحرب في السودان وتوثيقها للانتهاكات الإنسانية، وذلك إلى جانب الصحفي الكوبي المنفي خوسيه ج. نييفيس، رئيس تحرير منصة elTOQUE الإخبارية.

وقال المركز إن الفائزين سيُكرمان خلال حفل جوائز المركز الدولي للصحفيين المقرر إقامته في ١٠ نوفمبر المقبل بالعاصمة الأمريكية واشنطن، والذي يُعد من أبرز الفعاليات الإعلامية الدولية.

وأوضح المركز أن زينب محمد صالح أمضت أكثر من ١٥ عامًا في تغطية النزاعات المسلحة وقضايا السياسة وحقوق الإنسان في السودان وجنوب السودان ومنطقة القرن الأفريقي، مشيرًا إلى أنها غالبًا ما تكون من أوائل الصحفيين الذين يصلون إلى المناطق النائية والمتضررة من النزاع، حيث وثقت مجازر وأعمال عنف جنسي وأوضاع المجاعة.

وأضاف أن أعمالها الصحفية، المنشورة في مؤسسات إعلامية دولية من بينها الغارديان وفايننشال تايمز وذي إيكونوميست وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، أسهمت في لفت الانتباه الدولي إلى الأزمة الإنسانية في السودان، ودعمت جهود الاستجابة الإنسانية، كما وفرت معلومات استند إليها صناع القرار الدوليون.

وقالت رئيسة المركز الدولي للصحفيين، شارون موشايف، إن زينب محمد صالح تواصل العمل في واحدة من أخطر البيئات الصحفية في العالم رغم المخاطر الكبيرة، مشيدة بقدرتها على الوصول إلى مناطق يصعب على معظم الصحفيين الوصول إليها، ونقل معاناة المدنيين إلى المجتمع الدولي.

من جهته، قال عضو لجنة التحكيم ومراسل الشؤون العالمية في صحيفة نيويورك تايمز، أنطون تروياتوفسكي، إن زينب أظهرت شجاعة استثنائية في التغطية الميدانية، رغم عملها كصحفية مستقلة، معتبرًا أن تقاريرها تمثل توثيقًا مهمًا لحرب لم تحظَ بالاهتمام الدولي الكافي.

وتحظى جوائز نايت الدولية للصحافة بدعم مؤسسة جون إس. وجيمس إل. نايت، ويختار الفائزين بها سنويًا فريق من الصحفيين والمحررين والخبراء الإعلاميين الدوليين تكريمًا للتميز في العمل الصحفي وخدمة الصالح العام.

المرأة في طاولة المفاوضات: حضور إنساني وسياسي يصنع الفارق

بقلم: راشيل كوثيا كوانج

في عالم تمزقه النزاعات والحروب، تظل طاولات المفاوضات هي المختبر الأول والأساسي لصناعة السلام ورسم ملامح المستقبل. غير أن عقودًا طويلة مضت كانت فيها هذه الطاولات في منطقتنا والإقليم الأوسع حكرًا شبه كامل على الرجال والقيادات العسكرية، وكأن الحرب شأن يخص صانعيها فقط، ولا يعني من يتحملون وزرها الأكبر.

اليوم، ومع التحولات الاجتماعية والسياسية المتسارعة وضغط منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية، لم يعد حضور المرأة مجرد لفتة رمزية لتزيين المشهد أو مطلب حقوقي يُرفع في الشعارات، بل استحال ضرورة عملية وسياسية لضمان شمولية الحلول واستدامة السلام. إن وجودها على الطاولة ليس ترفًا، بل هو المدخل الحقيقي والوحيد لبناء مجتمعات مستقرة وقادرة على التعافي بعد سنوات المأساة.

تطور مسار المشاركة: من الهامش إلى التأثير

لم تكن مشاركة المرأة في عمليات السلام وليدة الصدفة أو منحة مجانية، بل جاءت نتيجة نضال شاق وطويل وتطور تدريجي على مر العقود. ففي البدايات وتحديات التمثيل التي شهدتها فترة تسعينيات القرن الماضي، كانت الوفود الرسمية تقتصر على نسب تمثيل ضئيلة للغاية لا تتجاوز في الغالب حدود السبعة إلى العشرة بالمئة، كما حدث تاريخيًا في مفاوضات نيفاشا الشهيرة. وكان الحضور النسوي في تلك المراحل يعتمد بشكل أساسي على الضغط من خارج غرف التفاوض، عبر شبكات المجتمع المدني والوقفات السلمية في الممرات والمذود عن حقوق الضحايا.

ومع مرور الوقت وتراكم الخبرات، انتزعت النساء اعترافًا بضرورة وجودهن كشريكات أساسيات في صياغة الاتفاقيات وتحديد ملامح دولهن. وتجلى هذا التحول في تجارب أحدث وأكثر نضجًا، مثل اتفاقية جوبا لسلام السودان التي أقرت نصًا صريحًا يخصص أربعين بالمئة من مقاعد السلطة الانتقالية للنساء، وفي جنوب السودان عقب اتفاق السلام المنشط، حيث برز دور القيادات النسوية داخل لجان المراقبة والتقييم المشتركة لضمان تنفيذ البنود وحراسة المكتسبات من التراجع.

الأهمية والعمق: البعد الإنساني والسياسي معًا

إن وجود المرأة على طاولة المفاوضات لا يهدف إلى تحقيق توازن عددي أو ملء مقاعد فارغة، بل يضيف عمقًا يغير مجرى العملية التفاوضية بالكامل من خلال بعدين متكاملين.

البعد الإنساني والاجتماعي يتجلى في كون المرأة تحمل إلى طاولة النقاش قضايا الفئات الأكثر تضررًا من الحروب، والتي غالبًا ما تسقط سهوًا وسط النزاعات السياسية والعسكرية المحتدمة. هي صوت النازحين واللاجئين في المخيمات، والأرامل اللواتي يواجهن قسوة الحياة وحدهن، والأطفال الذين حُرموا من التعليم، والضحايا الذين لا يجدون من يعبر عنهم. هذا الحضور يحول الاتفاقيات من مجرد تفاهمات أمنية باردة إلى مواثيق سلام ذات روح إنسانية واجتماعية عميقة.

أما البعد الآخر فيتعلق بالمواطنة السياسية وصناعة القرار، فقد ولى الزمن الذي كان يُحصر فيه دور النساء في تقديم الدعم الإغاثي أو الوساطات المجتمعية المحلية. لقد امتد نضالهن إلى قلب المعارك الدستورية والسياسية؛ فمشاركتهم تضمن صياغة قوانين عادلة وتحديد حصص تمثيلية واضحة في مراكز صنع القرار ومؤسسات الحكم الانتقالي، مما يجعل السياسة العامة أكثر شمولاً وتعبيرًا عن الواقع.

المكاسب والإنجازات: شواهد محليّة، إقليميّة وعالميّة

لقد أثبتت التجارب الحية والوقائع على الأرض أن إشراك المرأة يثمر نتائج ملموسة تحدث فرقًا حقيقيًا على كل المستويات.

وعلى المستوى المحلي في السودان وجنوب السودان، نجحت النساء في إدراج قضايا معقدة كانت تُعتبر هامشية في نظر القادة العسكريين، مثل العدالة الانتقالية، التعويضات للمتضررين، وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي. كما ساهمت مشاركة المرأة بفعالية في تعزيز البنود الصارمة الخاصة بحماية النساء من العنف الجنسي والجسدي أثناء النزاعات وتأسيس قوانين حماية الأسرة، فضلاً عن ضمان تمثيلهن في الهياكل السياسية والأمنية الانتقالية.

أما إقليميًا، فقد شهدت أوغندا نجاح النساء المشاركات في المفاوضات والوساطات في الدفع نحو تضمين قضايا التعليم وإعادة دمج الأطفال المجندين وتأهيلهم نفسيًا واجتماعيًا ليعودوا كأفراد صالحين في مجتمعاتهم. وفي كينيا، لعبت الوسيطات والقيادات النسوية دورًا بارزًا في تضييق فجوة الخلافات السياسية المحتدمة، وأسهمن في تقريب وجهات النظر وتسريع الوصول إلى حلول توافقية أنقذت البلاد من احتمالات انهيار الاتفاقيات الهشة.

وعالميًا، تظل التجربة الليبيرية ملهمة ومحفورة في الذاكرة، حيث قادت النساء حركة سلمية بيضاء حاصرت مقار التفاوض بصلابة، مما أجبر أطراف النزاع على توقيع السلام، ومهد الطريق لوصول إلين جونسون سيرليف كأول امرأة تتولى رئاسة دولة أفريقية. وفي كولومبيا، اعتُبر اتفاق السلام مع حركة فارك نموذجًا تاريخيًا بفضل اللجنة الفرعية المعنية بالجندر، والتي وضعت حقوق الضحايا وتوزيع الأراضي في مقدمة الأولويات بفضل ضغط النساء المتواصل. ولا يمكن إغفال تجربة أيرلندا الشمالية ودور تحالف النساء الحاسم في بناء الجسور والمصالحة الشعبية التي دعمت اتفاق الجمعة العظيمة، أو تجربة جنوب أفريقيا حيث قادت النساء جولات حوار غير رسمية وقنوات خلفية أسهمت بكفاءة في تذليل العقبات الكبرى قبل انطلاق المفاوضات الرسمية لإنهاء نظام الفصل العنصري.

التحديات المستمرة:

رغم كل هذه القفزات التشريعية والنصوص القانونية المكتسبة، إلا أن الواقع العملي لا يزال يصطدم بعقبات جمة وعقلية تقليدية تقاوم التغيير. فالكثير من بند الاتفاقيات تظل حبرًا على ورق بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ الحصص المقررة للمرأة، واستمرار تهميشها في ملفات التفاوض الأكثر حساسية وخطورة مثل الترتيبات الأمنية، وإعادة هيكلة الجيوش، والملفات الاقتصادية المعقدة والتي تُترك غالباً للرجال خلف الأبواب المغلقة وكأنها شأن ذكوري خالص.

هذا بالإضافة إلى النظرة النمطية والمحاولات المستمرة من بعض القوى السياسية والعسكرية لحصر دور المرأة في القضايا الناعمة أو الإنسانية، متجاهلةً قدرتها الفائقة كفاعل سياسي رئيسي ومحاور عنيد قادر على إدارة الأزمات الكبرى وصياغة التوافقات الصعبة في أحلك الظروف.

خارطة الطريق: نحو تمثيل حقيقي لا صوري

لتجاوز هذه العقبات وتحويل النصوص التشريعية إلى واقع معاش، يتطلب المستقبل خطوات جادة وشجاعة تتجاوز مجرد إحصاء نسب التمثيل الشكلي.

ويبدأ ذلك بتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة الصارمة، بحيث تُربط شرعية أي اتفاق سلام بمدى الالتزام الفعلي بالحصص النسائية المقررة في كافة مستويات الحكم. كما يجب العمل على اختراق الملفات الحرجة من خلال بناء وتأهيل كوادر نسوية متخصصة ومسلحة بالمعرفة في ملفات الترتيبات الأمنية، والاقتصاد، وإعادة الإعمار، لكسر احتكار الغرف المغلقة. وأخيرًا، لا بد من تقديم الدعم المالي والمؤسسي لتمكين الحركات والمنظمات النسوية المحلية وتوفير الموارد اللازمة لها لتكون قادرة على مراقبة تنفيذ الاتفاقيات على الأرض بكفاءة واستقلالية تامة.

هل تنجح المفاوضات بدون مشاركة المرأة؟

إن الإجابة التي تقدمها شواهد التاريخ والواقع هي لا قاطعة. إن استبعاد المرأة أو تهميش دورها يفرغ المفاوضات من قيمتها الإنسانية ويجعلها مجرد صفقات مؤقتة لتقاسم السلطة والثروة بين النخب المسلحة، سرعان ما تنهار عند أول منعطف.

الاتفاقات التي تتجاهل منظور المرأة واحتياجات نصف المجتمع تفتقر إلى الحاضنة الشعبية والشرعية الأخلاقية؛ فالمفاوضات ليست مجرد وقف مؤقت لإطلاق النار أو هدنة لالتقاط الأنفاس، بل هي عملية شاقة لإعادة بناء مجتمع بأكمله من بين الأنقاض، والمرأة جزء لا يتجزأ من هذا البناء وأساس استقراره.

خاتمة

أثبتت التجارب المريرة والناجحة على حد سواء، أن مشاركة المرأة في المفاوضات ليست مجرد خيار تجميلي لترضية المجتمع الدولي، أو صوت عاطفي يستجدي السلام، بل هي حضور سياسي واجتماعي واعي يضفي شرعية حقيقية وعمقًا لأي عملية تفاوضية. غيابها يجعل الاتفاقات عرجاء وهشة، بينما وجودها يمنحها العصب والقدرة على الصمود في وجه العواصف.

إن إدماج النساء في العمليات السلمية وصناعة القرار ليس تفضلاً أو منّة من أحد، بل هو الشرط الأول والأساسي لصناعة سلام شامل، عادل ومستدام، يضمن أن تكون طاولات التفاوض ممثلة لروح المجتمع بأكمله بأطيافه كافة، لا لنصفه فقط.

بنات السودان والذكاء الاصطناعي: فرصة العمر أم خطر جديد؟

د.سمية سعيد جبارة

في غرفة صغيرة بإضاءة خافتة في أحد أحياء الخرطوم حيث يتقطع الضوء أكثر مما يستقر، كانت سلمى (٢٢ عامًا) تجلس على طرف سريرها، تمسك هاتفها وكأنها تمسك نافذة صغيرة على عالم أكبر منها بكثير وكما لو أنه النافذة الوحيدة المفتوحة على عالم آخر.

الغرفة صامتة.

لا كهرباء مستقرة.

لا معلم قريب.

ولا وقت يسمح بتأجيل الامتحان القادم.

فتحت تطبيقًا لم تكن تعرفه جيدًا، وكتبت سؤالًا بسيطًا:

"اشرح لي الاقتصاد بطريقة سهلة للامتحان."

ثوانٍ فقط.

ثم ظهر الجواب.

منظم. واضح. بسيط.

ليس ككتابٍ جامد، ولا كشرح معقد...

بل كأن عقلًا هادئًا يجلس بجانبها ويشرح دون استعجال.

توقفت سلمى.

أعادت القراءة مرة أخرى.

ثم خطر لها سؤالٍ لم تكتبه:

هل أنا أتعلم فعلًا... أم أن شيئًا ما بدأ يتعلّم عني؟

في تلك اللحظة، لم تكن أمام تطبيق.

كانت تقف على حافة عصر جديد بالكامل.

العالم لا يتغير... بل يُعاد تشكيله

الذكاء الاصطناعي لم يعد "اختراعًا مستقبليًا".

إنه الآن جزء غير مرئي من تفاصيل الحياة اليومية:

يكتب، يترجم، يلخص، يقترح، وأحيانًا يقرر.

لكن التحول الأهم ليس في قدراته...

بل في موقع الإنسان أمامه.

في عام ٢٠٢٦، لم يعد السؤال:

هل نستخدم الذكاء الاصطناعي؟

بل:

إلى أي درجة أصبح يشاركنا التفكير دون أن نشعر؟

وهنا تبدأ القصة الحقيقية.

❖ ليست قصة تقنية.

بل قصة إنسان.

وخاصة... امرأة.

عندما يصبح الهاتف مدرسة كاملة

بالنسبة لسلمى، لم يكن الهاتف وسيلة ترفيه.

كان:

❖ مدرسة

❖ ومعلمًا

❖ ومكتبة

❖ ومصدر أمل

في دقائق، فهمت ما كان يستغرق ساعات من الشرح.

لكن ما لم تكن تعرفه هو أن هذه القوة لها وجه آخر.

فالذكاء الاصطناعي يمكن أن:

❖ يقدم معلومات دقيقة... وقد يخطئ بثقة كاملة

❖ يشرح بوضوح... لكنه قد يبني على خطأ

❖ يبدو حاسمًا... بينما هو في الحقيقة "يُخمّن"

وهنا تكمن المفارقة القاسية:

كلما بدا الذكاء الاصطناعي ذكيًا... زادت خطورة الثقة العمياء به.

السؤال الحقيقي ليس "هل هو مفيد؟"

في كل ثورة تقنية، ينشغل الناس بالسؤال السهل:

❖ هل الإنترنت مفيد؟

❖ هل الهاتف مفيد؟

❖ هل الذكاء الاصطناعي مفيد؟

لكن التاريخ يثبت أن السؤال الصحيح دائمًا هو:

من يملك القدرة على استخدامه بوعي؟

وفي حالة المرأة السودانية، لا يصبح الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية...

بل يتحول إلى:

❖ فرصة لتجاوز فجوة التعليم

❖ وسيلة لخلق عمل من داخل المنزل

❖ بوابة لمشاريع صغيرة

ومدخل لعالم مهني جديد

وفي المقابل:

❖ خطر المعلومات المضللة

❖ الابتزاز الرقمي

❖ الاعتماد الذهني الزائد

❖ وإعادة تشكيل سوق العمل بسرعة غير متوقعة

❖ واعتماد نفسي مفرط على التقنية

الصدمة التي لا ينتبه لها الكثيرون

في النقاشات العالمية حول الذكاء الاصطناعي، هناك حقيقة جوهرية يتم تكرارها:

الذكاء الاصطناعي لا "يعرف الحقيقة"... بل "يُرجّحها".

أي أنه ليس مرجعًا يقينيًا، بل نظام احتمالات.

لكن المشكلة ليست في الآلة...

بل في الإنسان الذي بدأ يعامل الاحتمال وكأنه حقيقة.

وهنا يبدأ التحول الخفي:

من الاستخدام... إلى الاعتماد

ومن الاعتماد... إلى التسليم

المرأة السودانية أمام لحظة اختيار

كل مجتمع يمر بلحظة لا تُكرر.

لحظة لا تحدد شكل التقنية...

بل تحدد شكل الإنسان أمامها.

واليوم تقف المرأة السودانية أمام هذا المفترق:

هل ستكون:

❖ مستخدمة للتقنية فقط؟

أم

❖ شريكة في فهمها وصناعتها وتوجيهها؟

في العالم الجديد، لا يكفي أن "نستخدم الأدوات".

بل يجب أن:

❖ نفهمها

❖ نسائلها

❖ نتحقق منها

❖ ونحدد حدودها

الحقيقة التي لا تقال كثيرًا

الذكاء الاصطناعي لا يغيّر الحياة بضربة واحدة.

إنه لا يدخل من الباب الكبير دائمًا، ولا يعلن عن نفسه كحدث صاخب.

بل يبدأ بهدوء... في التفاصيل الصغيرة التي تبدو عادية.

يبدأ حين يشرح درسًا لطالبة.

وحين يساعد امرأة على كتابة رسالة عمل.

وحين يقترح علاجًا أو يفسّر نتيجة طبية.

وحين يصنع صورة، أو يترجم صوتًا، أو يلخّص خبرًا، أو يوجّه قرارًا.

ثم، دون أن نشعر، لا يغيّر الأدوات فقط...

بل يغيّر علاقتنا بالمعرفة، وبالوقت، وبالعمل، وبالتعليم، وبأنفسنا.

وهنا تكمن الحقيقة الأعمق:

الذكاء الاصطناعي لا يسحب وظيفة فقط، ولا يضيف تطبيقًا جديدًا إلى الهاتف؛

إنه يعيد ترتيب الحياة من الداخل.

يعيد تعريف معنى أن نتعلم.

ومعنى أن نعمل.

ومعنى أن نثق.

ومعنى أن نختار.

ومعنى أن نحمي خصوصيتنا وكرامتنا في عالم يعرف عنا أكثر مما نتصور.

ولهذا، فإن المرأة التي تتعلم اليوم كيف تفكر مع الذكاء الاصطناعي، لا تحمي مستقبلها المهني فقط...

بل تحمي وعيها، وقرارها، وصوتها، ومكانها في عالم يتغير بسرعة لا تنتظر أحدًا.

نهاية ليست نهاية

أعادت سلمى فتح هاتفها مرة أخرى.

لكن هذه المرة لم تبحث عن إجابة جاهزة.

بل كتبت:

"علّمني كيف أفهم الذكاء الاصطناعي أكثر."

لم تعد تريد إجابة فقط...

بل بدأت تبحث عن موقعها داخل السؤال.

وسؤالها الجديد كان أكبر من الامتحان نفسه:

كيف أكون جزءًا من هذا العالم... لا مجرد متفرجة عليه؟

الخلاصة

الذكاء الاصطناعي ليس خيرًا مطلقًا ولا خطرًا مطلقًا.

إنه مرآة.تعكس مستوى وعي من يستخدمه.

وبالنسبة لبنات السودان، فهو ليس تهديدًا قادمًا...

بل فرصة تُفتح الآن.

لكنها فرصة لا تُمنح للجميع بالتساوي:

بل تُنتزع بالوعي، وتُبنى بالمعرفة، وتُحفظ بالاستعداد المبكر.

"ليس الذكاء الاصطناعي هو ما سيحدد مستقبلنا... بل الطريقة التي نختار بها أن نفهمه."

والمستقبل لا ينتظر أحدًا...

لكنه يكشف بوضوح من كان مستعدًا له.

ويبقى السؤال الذي يفتح باب العدد القادم:

إذا كان الذكاء الاصطناعي قد بدأ يتسلل إلى التعليم والعمل والصحة والإعلام والبيت والقرار اليومي...

فهل نحن أمام أداة تساعد المرأة السودانية على بناء حياة أوسع، أم أمام قوة جديدة تعيد تشكيل حياتها دون أن تستأذنها؟

انتظرونا في المقال القادم من سلسلة:

"الذكاء الاصطناعي بعيون امرأة سودانية"

حيث نقترب أكثر من السؤال الأصعب: كيف سيغيّر الذكاء الاصطناعي تفاصيل حياتنا اليومية... من البيت إلى العالم؟